المملكة المغربية

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

Initiative Nationale pour le Développement Humain

تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

المذكرة التوجيهية

2011 - 2015

صاحب الجلالة الملك محمد السادس
نصره الله

المحتويات

الديباجة
مقدمة 7-5

التوصيات العامة 9

برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2011-2015 21

1-برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي 23
2-برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري 26
3-برنامج محاربة الهشاشة 29
4-البرنامج الأفقي 31
5-برنامج التأهيل الترابي 36

الإجراءات المواكبة 43

1-التكوين وتقوية القدرات 45
2-تواصل القرب 48
3-التتبع والتقييم 51
4-الجوانب الائتمانية 56

الملحقات 63

الديباجة :

بإعلانه عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في 18 ماي 2005، كانت إرادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله رفع التحدي لمحاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي والهشاشة بمقاربة جديدة في تدبير الشأن العام تقوم على الحكامة التشاركية، مسجلا بذلك القطيعة مع الأساليب والمناهج المركزية في اتخاذ القرارات المتعلقة بمجال التنمية.

هكذا، فقد أنجز ما يزيد عن 22 ألف مشروع في المرحلة الأولى 2005-2010 منها 3700 نشاط مدر للدخل لفائدة 5.2 مليون مستفيد.

وإلى جانب الحصيلة الكمية الإيجابية، فإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مكنت من إشاعة قيم الكرامة والثقة والاستمرارية والمشاركة والحكامة الرشيدة، بل ورسخت منهجية ترابية تقوم على القرب والتخطيط الاستراتيجي والتنسيق والشفافية والشراكة.

وكمشروع في تقدم مستمر، فإنه تمت الاستفادة من تجربة الخمس سنوات الأولى لإنجاح المرحلة الثانية 2011-2015 بشكل أكثر واقعية وفعالية. فتبعا للتعليمات الملكية السامية، فإنه كان لزاما تحسين وتقويم الجوانب المتعلقة بالمراقبة والتقييم والالتقائية والتنسيق بين مختلف البرامج القطاعية، وكذا تشجيع الأنشطة المدرة للدخل واستمرارية مشاريع المبادرة.

لقد عرفت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثانية إضافة برنامج خامس طموح يتعلق بالتأهيل الترابي.

إذ أعطى صاحب الجلالة نصره الله الانطلاقة الفعلية للمرحلة الثانية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمدينة جرادة يوم السبت 04 يونيو 2011 .

وتتمحور هذه المرحلة حول النقط الهامة التالية:

- ترسيخ فلسفة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ؛
- الاحتفاظ بالبرامج الأربع السابقة ؛
- تبني برنامج خامس يسمى "برنامج التأهيل الترابي" قائم على المقاربة التشاركية في البرمجة والإنجاز؛
- تعبئة غلاف مالي يناهز 17 مليار درهم للبرامج الخمس؛
- الاستمرار في الدعم المالي للمناطق المستهدفة خلال المرحلة الأولى؛
- توسيع قاعدة الاستهداف ليشمل 702 جماعة قروية مع تطبيق معدل للفقر ابتداء من 14 %؛
- توسيع قاعدة الاستهداف بالمجال الحضري إلى 532 حي حضري وبمعدل ساكنة يتجاوز 20.000 نسمة؛
- إضافة فئتين جديدتين (مرضى السيدا المعوزون والمدمنون المعوزون) في برنامج محاربة الهشاشة؛
- تقوية البرنامج الأفقي بتخصيص 40 %من غلافه المالي للأنشطة المدرة للدخل.

مقدمة:

إذا كانت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية قد توجت في مرحلتها الأولى بنجاح هام، فإن تقوية المكتسبات هي الهدف الرئيسي للمرحلة الثانية، ترسيخا لثقافة المشاركة ودعم المرأة وتبني المشاريع من طرف الساكنة، وكذا استمرارية المشاريع وديناميةالانشطة المدرة للدخل والموفرة لفرص الشغل، إلى جانب تعزيز قدرات النسيج الجمعوي وتقوية الالتقائية وتحسين المراقبة والتقييم.

وتجدر الإشارة إلى أنه من خلال تقارير التقييم والإفتحاص المنجزة من طرف المفتشية العامة للمالية والمفتشية العامة للإدارة الترابية، أو تلك المنجزة خلال زيارات الشركاء الوطنيين والدوليين وكذا خلال اللقاءات والزيارات الميدانية، تبين أن محاورا هامة لازالت تحتاج مزيدا من بذل الجهد لتحسينها خلال المرحلة الثانية، وهي التي ستكون موضوع هذه المذكرة التوجيهية، وعليه فالسادة الولاة وعمال عمالات وأقاليم وعمالات المقاطعات مدعوون إلى الحرص على التنفيذ الكامل لها.

وتتمحور هذه المذكرة على ثلاث مكونات أساسية:

1- توصيات عامة لتحسين الأداء؛
2- التوجيهات المنهجية حسب كل برنامج؛
3- الإجراءات المواكبة.

وأخيرا، فإن السادة الولاة وعمال عمالات وأقاليم وعمالات المقاطعات مدعوون شخصيا باتخاذ كل التدابير اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة، خصوصا تلك المتعلقة بمؤشرات الأداء المتفق عليها مع الشركاء الماليين كما هي محددة في الملحق 4.

التوصيات العامة

1- نوعية المشاريع:

إنه وبهدف الوصول إلى استفادة أكبر عدد من المستفيدين، يوصى الحد من اللجوء إلى المشاريع ذات الحجم الكبير ودعوة حاملي المشاريع للمساهمة المالية والعينية، وكذا دعوة المصالح الخارجية للدولة والجماعات المحلية والخواص لدعم حاملي المشاريع.

إنه من الضروري احترام معايير انتقاء المشاريع وفق ما هو محدد في أرضية عمل المرحلة الثانية 2011- 2015(ملحق1) حسب طبيعة البرنامج والحرص على موافقة المشاريع للحاجيات المعبر عنها من طرف الساكنة المستهدفة.

إن السادة الولاة والعمال مدعوون إلى تكثيف الجهود على مستوى أجهزة الحكامة للاحترام التام لمعايير انتقاء المشاريع وكذا المعايير المحددة لحاملي المشاريع (ملحق 2)، ويجب تفادي:

- تمويل المشاريع التي تدخل ضمن اختصاصات الجماعات الترابية والقطاعات الحكومية؛
- تمويل المشاريع التي لم تحترم المقاربة التشاركية؛
- تمويل المشاريع غير المصادق عليها من طرف أجهزة الحكامة.

كما يجب على السادة الولاة والعمال الحرص التام على تحسين طريقة انتقاء المشاريع عبر:

- تكوين وتقوية دور اللجان التقنية التابعة للجان الإقليمية والجهوية في دراسة المشاريع المقترحة وكذا المصادقة على الدراسات التقنية القبلية وتقدير تكاليف الإنجاز؛
- الحرص على انتقاء المشاريع وفق جداول تنقيط محددة المعايير تأخذ بعين الاعتبار أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وكيفية الانجاز وآفاق التسيير والتمويل البعدي للمشاريع.
- المصادقة على المشاريع في اجتماعات دورية للجنة الإقليمية للتنمية البشرية، وكل مشروع يجب أن يكون موضوع اتفاقية شراكة بين اللجنة الإقليمية وحامل المشروع.

إن السادة الولاة والعمال مدعوون إلى موافاة التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمحاضر اللجان المحلية للتنمية البشرية المصادقة على المبادرات المحلية، وكذا محاضر اللجان الإقليمية للتنمية البشرية في أجل لا يتعدى 15 يوما بعد تاريخ عقد اجتماعات اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية.

يجب أن تعد المبادرات المحلية من طرف اللجان المحلية للتنمية البشرية ويصادق عليها من طرف اللجنة الإقليمية قبل شهر فبراير من كل سنة، كما أن اللجان الإقليمية للتنمية البشرية يجب أن تصادق على المبادرات المحلية في أجل لا يتجاوز 20 يوما بعد التوصل بها.
تجدر الإشارة إلى انه يمكن للجنة الإقليمية للتنمية البشرية ، إذا لزم الأمر، إدخال تغييرات على المبادرات المحلية للتنمية البشرية وذلك لدواعي المصلحة العامة المحلية وضمان التنسيق والتكامل بين المبادرات المحلية للتنمية البشرية والبرامج القطاعية الأخرى.
يجب أن تكون هذه التغييرات معللة وترسل عبر تقارير إلى اللجان المحلية للتنمية البشرية والى التنسيقية الوطنية للتنمية البشرية داخل أجل 10 أيام.

كما أنه بات لزاما تحسين جودة واستمرارية مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عن طريق:

- اشتراط القيام بالدراسات التقنية والإدلاء بالبيانات التفصيلية للأثمنة حتى يتسنى تقدير التكلفة الإجمالية المناسبة لإنجاز المشروع مع تفادي تجاوز السقف المسموح وذلك قبل المصادقة على المشاريع؛
- إشراك المصالح الخارجية في إعداد دفاتر التحملات الخاصة بالأشغال؛
- دعوة الجمعيات لاحترام شروط الشفافية والمنافسة عن طريق اعتماد آلية استشارة الشركات كتابيا؛
- الحرص التام على وضع شعار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمقرات المشاريع وعلى التجهيزات المقتناة.

2 - أجهزة الحكامة:

أ- تجديد اللجان المحلية للتنمية البشرية:

ستشكل الانتخابات المقبلة مناسبة لتجديد جزء هام من أعضاء أجهزة الحكامة، وهو ما يفرض الحرص على احترام التمثيلية اعتمادا على التركيبة الثلاثية (1/3 منتخبون، 1/3 جمعيات، 1/3 ممثلو المصالح الخارجية) دون أن يتعدى ذلك 15 عضوا.

إن السادة الولاة والعمال مدعوون إلى تعزيز تمثيلية النساء والشباب في أجهزة الحكامة وفق ما تم تفصيله في المذكرات التوجيهية، إضافة إلى أن اللجان المحلية للتنمية البشرية تحدث بقرار عاملي كما تنص على ذلك دلائل المساطر.
إن السادة الولاة والعمال مطالبون بإعادة هيكلة لجن التنمية البشرية لتنفيذ المبادرة في مرحلتها الثانية في أحسن الظروف وذلك بالسهر على ضمان تمثيلية متوازنة بين المنتخبين المحليين والجمعيات المحلية والمصالح الخارجية للدولة .

كذلك الأمر فيما يخص تحيين هيكلة اللجان الجهوية للتنمية البشرية خاصة بعد إحداث عمالات وأقاليم جديدة مع توجيه اللوائح النهائية للتنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية لكل أجهزة الحكامة.

إن التمثيلية الثلاثية يجب أن تتوفر على جمعيات نشيطة وفاعلة ومشهود بمجهودها في التنمية المحلية، كما يمكن استدعاء كل شخص أو هيأة يفيد حضوره(ها) اجتماعات هذه اللجان واختيار أعضاء اللجان يجب أن يخضع للمعايير التالية:

- المنتخبون :

- رئيس الجماعة أو مجلس المقاطعة رئيسا للجنة المحلية للتنمية البشرية؛
- رئيس اللجنة المكلفة بالتنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية عضوا؛
- كل منتخب عضو يجب أن لا يكون رئيسا أو عضوا لجمعية أو تعاونية حاملة لمشروع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تفاديا لتضارب المصالح.

- الجمعيات:

- يجب على كل عضو حامل لمشروع في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أن لا يحضر اجتماعات المصادقة على مشاريع المبادرة المحلية للتنمية البشرية؛
- لا يمكن لممثلي النسيج الجمعوي أعضاء اللجان أن يكونوا حاملين لأكثر من مشروع واحد؛
- يجب أن يكون مشهودا له بدوره في التنمية البشرية؛
- يجب أن يكون ملما ببرامج المبادرة وأهدافها ومبادئها ومنهجية اشتغالها؛
- أن لا يكون عضوا بجمعية تابعة لمنتخب محلي؛
- أن لا يكون عضوا في أكثر من لجنة من أجهزة الحكامة.

-المصالح الخارجية:

- يجب أن يعين كل ممثل لمصلحة خارجية من طرف رئيسه للحضور في اجتماعات اللجان ولا يعوضه أي شخص آخر إلا للضرورة القصوى.
- يعد رأي ممثل المصلحة الخارجية إجباريا قبل المصادقة على المشروع الذي يدخل في دائرة اختصاصه.

إن السادة الولاة والعمال مدعوون للسهر على الحد من تضارب المصالح بين أعضاء اللجان رؤساء للجمعيات أو للتعاونيات أو مستفيدين من مشاريع المبادرة الوطنية، والعمل على وضع آلية على المستوى الإقليمي والمحلي وبعث تقرير عملها إلى التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وفق نموذج يعد لهذا الغرض.

وعلى السادة الولاة والعمال، العمل على تنظيم أربع اجتماعات على الأقل للجنة الإقليمية للتنمية البشرية في السنة و تزويد هذه اللجان بنظام داخلي لعملها والحرص على الشفافية الكاملة لأشغال دوراتها ونشر نتائج أعمالها مع تعليل كل القرارات المتخذة.

يمكن للجنة المحلية إحداث فريق تدخل تقني لا يتجاوز ثلاثة أعضاء من الموظفين الجماعيين أو من المصالح الخارجية أو أعضاء متطوعين من الجمعيات تكون مهمته تنفيذ مقررات اللجنة المحلية.

يجب على كل مشروع مصادق عليه أن يكون موضوع اتفاقية بين اللجنة الإقليمية واللجنة المحلية وحامل المشروع، تحدد شروط صرف الاعتمادات وطرق تنفيذ المشروع والتزامات حامل المشروع ومساهمته المالية والوصف الدقيق للمشروع وأهدافه ومساطر التتبع والتقييم والإفتحاص.

ومن جهة أخرى، وفي حال عقد اتفاقية شراكة مع الغير، فإنه من اللازم تحديد المحكمة المختصة في حالة النزاع والمسطرة المتبعة في حالة التخلي عن المشروع، كما يجب تحديد مكان المشروع وطرق التدبير و الأطراف المسؤولة عن التسيير والحي المستهدف والمستفيدين من المشروع وكل المعلومات الضرورية الأخرى. وتحدد كذلك المساهمات المالية للأطراف وطرق صرفها.

ويجب أن تحدد الاتفاقية صاحب المشروع وصاحب المشروع المفوض له، ولمن تؤول له ملكية البنايات والتجهيزات ونمط التدبير خاصة المفوض وكذلك آلية تأطير وصيانة المشروع. ويوصى بجعل حاملي المشاريع أصحابها والمسؤولين عنها والمخاطبين باسمها بدعم كامل من المصالح التقنية للعمالة والمصالح الخارجية.

ب- أقسام العمل الاجتماعي:

إن السادة الولاة والعمال مدعوون إلى الحرص على:

- هيكلة قسم العمل الاجتماعي طبقا للمقتضيات التنظيمية ذات الصلة بقرار وزير الداخلية عدد 08/716 المؤرخ في 16 ذي الحجة 1428 الموافق ل 27 دجنبر 2007 / الدورية عدد 6558 يونيو 2008 والبرقية الوزارية عدد10733 ل 14 يوليوز 2008 (أنظر الملحق3) مع موافاة وزارة الداخلية باللائحة الإسمية للمسؤولين والأطر وكذا المكلفين بالأنشطة المدرة للدخل وبالإجراءات المتعلقة بالحماية البيئية والاجتماعية؛
- تزويد القسم المذكور بالموارد البشرية واللوجستيكية الضرورية للسير العادي لمصالحه خصوصا فيما يتعلق بالزيارات الميدانية وتتبع المشاريع؛

- ضمان تنسيق جيد بين الأقسام المتدخلة داخل نفس العمالة وكذا المصالح الخارجية المعنية؛
- موافاة وزارة الداخلية بالهيكل التنظيمي التفصيلي لأقسام العمل الاجتماعي مصحوبة باللائحة الاسمية لأطرها.

د- فرق تنشيط الأحياء والجماعات:

تتكون فرق تنشيط الأحياء والجماعات من أربعة أشخاص على الأكثر، يتم اختيارهم من موظفي الدولة وموظفي الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية (أنظر الفصل 4 من المرسوم رقم 2-08-249 بتاريخ 5 رجب 1429 الموافق ل9 يوليوز 2008)
ويختارون على أساس المعايير التالية:

+ اهتماماتهم بحقل التنمية البشرية والعمل الاجتماعي المحلي؛
+ الانخراط الفعلي والتجربة المهنية في التنمية المحلية؛
+ القدرة على الإنصات والتواصل؛
+ التفرغ الكامل للعمل داخل فريق التنشيط ؛
+ احترام مقاربة النوع في اختيار الأعضاء(نساء-شباب)؛
+ القرب من الساكنة المحلية المستهدفة.

وعليه؛ فإن السادة الولاة والعمال مدعوون إلى الاهتمام بفرق تنشيط الأحياء والجماعات للعب دورها في التخطيط التشاركي وذلك عبر:
- تنظيم اجتماعات دورية لقسم العمل الاجتماعي مع هذه الفرق؛
- تعيين أعضاء فرق التنشيط برسالة تكليف بمهمة وتمكينهم من التعويضات طبقا للمادة 4 من المرسوم عدد 02.08.249 بتاريخ 09 يوليوز 2008؛
- موافاة التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بوزارة الداخلية بلائحة هذه الفرق اسميا.

3- مؤشرات النجاعة والأداء:

إن السادة الولاة والعمال مدعوون لتحقيق المؤشرات المسطرة من طرف التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والبنك الدولي، وتجدون رفقته نسخة بالملحق رقم 4 ، علما أن أداء الأشطر الخاصة بالبنك الدولي، لا يمكن صرفها إلا بتحقيق تام لهذه المؤشرات.

4- تنفيذ توصيات تقارير الافتحاص:

إن السادة الولاة والعمال مدعوون إلى العمل على تنفيذ مختلف التوصيات الواردة في تقارير الافتحاص بهدف الاستفادة من التجربة المتراكمة وإصلاح الهفوات لتحسين الأداء. وفي هذا الإطار، فإن مخطط العمل المتعلق بالتوصيات يجب إعداده وموافاة التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية شهرا فقط بعد التوصل بالتقرير النهائي للإفتحاص.

إن السادة الولاة والعمال مدعوون إلى تنفيذ ما ورد في توصيات الافتحاص قبل كل زيارة للجان الافتحاص.

5- التكوين وتقوية القدرات:

إن السادة الولاة والعمال مدعوون للحرص على إعداد مخططات التكوين وتقوية القدرات لفائدة العاملين في الحقل الاجتماعي وفق مسلسل هندسة التكوين وتحقيق مؤشرات الإنجاز ذات الصلة.

6- التواصل:

إن السادة الولاة والعمال ملزمون بالحرص على إعداد مخططات عمل لتواصل القرب لضمان نشر واسع للتجارب الناجحة ومنجزات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وكذلك الأسس والمبادئ التي تقوم عليها.

7- التتبع والتقييم:

إن السادة الولاة والعمال مدعوون للقيام بما يلي:

- تفادي صرف الشطر الثاني لحاملي المشاريع الذين لم يشرعوا بعد في إنجاز المشروع؛
- التعاون مع المصالح المختصة لتحديد الجمعيات والتعاونيات غير القادرة على تنفيذ المشاريع أو التي لا تتوفر على الكفاءات اللازمة للتسيير تفاديا لفشل المشاريع؛
- اعتماد برامج للتتبع المادي والمالي للمشاريع مع المصالح التقنية الإقليمية المعنية أثناء لقاءات اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية وبرمجة اجتماعات دورية للتنسيق بين قسم العمل الاجتماعي والقسم التقني وقسم الميزانية والصفقات مع تنظيم زيارات ميدانية وتحرير محاضر في الموضوع؛
- موافاة التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بكل التقارير والوثائق المتعلقة بتنفيذ المبادرة في الآجال المحددة وفق الجدول أسفله:

الموضوع	تاريخ الإرسال
اللائحة الاسمية لأعضاء أجهزة الحكامة	قبل 31 دجنبر 2012
اللائحة الاسمية لمسؤولي واطر قسم العمل الاجتماعي	مباشرة بعد التوصل بهذه المذكرة التوجيهية
اللائحة الاسمية لأعضاء فريق تنشيط الحي /الجماعة	قبل متم شهر دجنبر من كل سنة
المخطط الإقليمي للتكوين وتقوية القدرات مصادق عليه من طرف اللجنة الإقليمية	قبل نهاية شهر مارس من كل سنة
المخطط الإقليمي لتواصل القرب	قبل نهاية شهر مارس من كل سنة
التقرير السنوي لأنشطة السنة الفارطة	قبل نهاية فبراير من كل سنة
مخطط العمل للسنة الجارية	قبل نهاية فبراير من كل سنة
التقرير الدوري للمشاريع المتعثرة الواردة بالنظام المعلوماتي (S1)	مارس، يونيو، شتنبر، دجنبر
بيانات ترحيل الاعتمادات	قبل 15 فبراير من كل سنة
تقرير الافتحاص الداخلي لكل تقييم	30 أبريل من كل سنة
مخطط العمل لتنفيذ توصيات لجن الافتحاص	شهر واحد بعد التوصل بتقرير الافتحاص
لائحة المشاريع التي تم تبنيها في إطار المبادرة المحلية	15 يوما بعد اجتماع اللجنة الإقليمية
محاضر اجتماعات اللجان المحلية والإقليمية	15 يوما بعد اجتماع اللجنة الإقليمية

برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
2015 - 2011

برنامج محاربة الفقر في المجال القروي

1. الاستهداف والتمويل

- توسيع برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي ليشمل 702 جماعة قروية عوض 403 خلال المرحلة الأولى (2005-2010) وتخصيص غلاف مالي إجمالي قدرة 3.1 مليار درهم للمرحلة الثانية (2011-2015)

- استهدف برنامج محاربة الفقر في المجال القروي 301 جماعات قروية جديدة أساسا على معدل الفقر، حيث تم اعتماد سقف 14 % كنسبة للفقر في الوسط القروي على المستوى الوطني عوض نسبة 30 % خلال المرحلة الأولى. كما تم اعتماد غلاف مالي يبلغ 6 ملايين درهما لكل جماعة قروية جديدة.

وتثمينا لمكتسبات المرحلة الأولى، فإنه لازالت هناك مواكبة ودعم مالي لفائدة الجماعات القروية المستهدفة في الفترة الأولى.

لذا، وللحفاظ على ما تحقق من تقدم على مستوى الجماعات القروية المستهدفة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في المرحلة الأولى، فقد تبين أنه من الضروري توفير دعم تقني ومالي على النحو التالي:

- 4 ملايين درهم لكل جماعة قروية، من بين الجماعات المستهدفة في المرحلة الأولى للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي يزيد أو يعادل معدل الفقر بها 20 %؛ ويبلغ عدد هذه الجماعات 193 جماعة قروية.

-3 ملايين درهم لكل جماعة من بين الجماعات القروية المستهدفة في المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي يتراوح معدل الفقر فيها بين 14 % و 20 % ويبلغ عدد هذه الجماعات 150 جماعة مستهدفة

-2 مليون درهم لكل جماعة قروية، من بين الجماعات المستهدفة في المرحلة الأولى للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تتوفر على نسبة الفقر أقل من 14%؛ ويبلغ عدد هذه الجماعات 58 جماعة قروية.

وعليه، فان نسبة الفقر هي التي تحدد عدد الجماعات القروية المستهدفة داخل كل عمالة أو إقليم.

2. التفعيل

لضمان تفعيل أحسن للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإن السادة الولاة والعمال مدعوون إلى السهر على :

- احترام مسلسل إعداد برامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية مع تطبيق ميكانيزمات التنسيق والالتقائية مع مجموع البرامج القطاعية ومع مخطط التنمية الجماعي، مع الأخذ بعين الاعتبار المخطط الاستراتيجي المتعدد السنوات، وذلك لتنفيذ برامج التنمية المندمجة؛

- تقوية المقاربة التشاركية (التشخيص، التخطيط، التنفيذ، التتبع والتقييم)مع استعمال طريقة احترافية في التشخيص والبرمجة المتعددة السنوات وتعزيز دور فرق التنشيط في تأطير الساكنة المعوزة.

هذا، ومن أجل إصلاح بعض الأخطاء التي عرفتها المرحلة الأولى، فإن السادة الولاة والعمال مدعوون على وجه الخصوص إلى :

-إعداد دفاتر التحملات الخاصة ونظام الاستشارة بالنسبة للمشاريع المصادق عليها مع اعتماد مسطرة طلبات العروض المفتوحة،

- تقوية التتبع التقني للمشاريع مع احترام معايير البناء المطابقة لدفتر التحملات الخاصة، عن طريق خلق خلية داخل الأقسام التقنية؛

- تقييم جودة الدراسات التقنية الأولية المقدمة؛

-توضيح التزامات مختلف الشركاء الموقعين على الاتفاقيات فيما يخص انجاز وتسيير واستمرارية المشاريع؛

- تشجيع الالتقائية؛

- حث المصالح الخارجية للدولة على المشاركة في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عند بلورتها واثناء التتبع التقني والحرص على مراقبة الجودة؛

-احترام تصنيفات المشاريع على مستوى نوعيتها وعلى مستوى تسميتها (أنظر الملحق 1).

برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري

1- الاستهداف والتمويل

عرف الاستهداف في برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري توسعا، إذ استهدف 532 حي حضري عوض 265 حي في الفترة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وقد تم اعتماد غلاف مالي إجمالي يبلغ 4. 3 درهما بالنسبة لفترة 2011 و 2015.

لقد ارتكز هذا الاستهداف على التوسع السكاني للمراكز الحضرية الناشئة التي يبلغ عدد ساكنتها 20.000 نسمة لكل جماعة حضرية، وأيضا على التجمعات الكبرى التي يفوق عدد سكانها100.000 نسمة وكذا مواكبة الأحياء الحضرية المستهدفة خلال المرحلة الأولى.

استهدف هذا البرنامج 532 حيا حضريا، مع مواكبة مالية مختلفة مقدمة على الشكل التالي:

- 8 مليون درهم عن كل حي حضري بالنسبة ل 153 حي حضري في إطار توسيع الاستهداف الترابي لفائدة تجمعات المراكز الحضرية الناشئة؛
- 8 مليون درهم لكل حي حضري بالنسبة ل 114 حي حضري لفائدة التجمعات السكنية التي تزيد عن 100.000 نسمة؛
- 5 مليون درهم لكل حي حضري بالنسبة ل 265 حي حضري مستهدف في المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية .

إن الأحياء الحضرية المستهدفة في المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تم انتقائها على المستوى الترابي من طرف اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية بدعم من المندوبية السامية للتخطيط أو مكاتب الدراسات، إعتمادا على المعايير التالية:

- معدل البطالة؛
- عدد الساكنة الفقيرة؛
- حجم الساكنة المستفيدة؛
- التكامل مع برامج التنمية المحلية (دور الرافعة)؛
- المساهمة المالية للشركاء خاصة الجماعات المحلية؛
- مستوى تأهيل الشباب ونسبة الهدر المدرسي؛
- نسبة الإقصاء لدى النساء والشباب؛
- فرص التكوين والادماج :مركز، جمعيات مختصة...

هذا، واما عدد الاحياء المستهدفة فقد تم تحديده لكل عمالة أو إقليم على أساس عدد السكان.

2- التفعيل :

ولتفادي بعض الاختلالات التي عرفتها المرحلة الأولى، فان السادة الولاة والعمال مدعوون على وجه الخصوص إلى :

-إعداد دفاتر التحملات الخاصة ونظام الاستشارة بالنسبة للمشاريع المصادق عليها مع اعتماد مسطرة طلبات العروض المفتوحة،

- تقوية التتبع التقني للمشاريع مع احترام معايير البناء المطابقة لدفتر التحملات الخاصة، عن طريق خلق خلية داخل الأقسام التقنية؛

- تقييم جودة الدراسات التقنية الأولية المقدمة؛

- توضيح التزامات مختلف الشركاء الموقعين على الاتفاقيات فيما يخص انجاز وتسيير واستمرارية المشاريع؛

- تشجيع الالتقائية؛

- حث المصالح الخارجية للدولة على المشاركة في مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عند بلورتها واثناء التتبع التقني والحرص على مراقبة الجودة؛

- احترام تصنيفات المشاريع على مستوى نوعيتها وعلى مستوى تسميتها (أنظر الملحق 1).

برنامج محاربة الهشاشة

1- الاستهداف والتمويل

عرف استهداف برنامج محاربة الهشاشة توسعا كبيرا، ليشمل اكبر شريحة اجتماعية معوزة والتي تعيش في وضعية هشاشة.حيث تم اعتماد غلاف مالي إجمالي قدر ب 1.4 مليار درهم ويشمل 10 فئات مهمشة عوض 8 فئات التي كانت مستهدفة خلال المرحلة الأولى وتضم هذه الفئات :

- النساء في وضعية هشة قصوى؛
- الشباب بدون مأوى وأطفال الشوارع؛
- الأطفال المتخلى عنهم؛
- السجناء السابقون بدون موارد؛
- العجزة المعوزون؛
- المختلون عقليا بدون مأوى؛
- المتسولون والمتسكعون؛
- مرضى السيدا المعوزون؛
- المدمنون المعوزون؛
- المعاقون بدون موارد.

إن تحويل الاعتمادات لكل عمالة أو إقليم يأخذ بعين الاعتبار حصة سنوية ثابتة تقدر ب 1.7 مليون درهم و حصة سنوية متغيرة حسب عدد السكان.

2- التفعيل:

إن السادة الولاة والعمال مدعوون إلى :

- احترام بنود القانون رقم 14/05 عند برمجة مشاريع تأهيل وإعادة تهيئة مراكز الإيواء و ذلك لضمان جودة الخدمات المقدمة حفاظا على كرامة الإنسان؛
- تثمين المكتسبات بتقوية الموارد البشرية المتخصصة عن طريق عمليات التكوين وتنظيم ملتقيات لتبادل التجارب؛
- إعداد مخطط للتكفل والدعم والإدماج السوسيواقتصادي يرتكز على مقاربة مهنية ومتعددة القطاعات (وزارة التنمية الاجتماعية، الصحة، الشباب، التعليم، مكتب التكوين المهني و انعاش الشغل، التعاون الوطني...)؛
- إعداد مخطط عمل متعدد السنوات يضم عمليات مختلف الفاعلين المعنيين في إطار الالتقائية؛
- المشاركة في تأهيل الموارد البشرية المكلفة بتسيير وتأطير مراكز الحماية الاجتماعية؛
- السهر على المشاركة الفعلية للقطاعات ذات الطابع الاجتماعي على مستوى الموارد المالية والبشرية استجابة لحاجيات الفئات المستهدفة؛
- تخصيص 10 %من مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المخصصة سنويا لكل مشروع منجز أو في طور الانجاز لتمويل نفقات تسيير المشروع دون الأخذ بعين الاعتبار أجور الموظفين.

البرنامج الأفقي:

يهم البرنامج الأفقي جميع أقاليم وعمالات المملكة ويختص بتمويل العمليات ذات الوقع الكبير خاصة الجماعات القروية والمراكز الصغرى والأحياء الحضرية غير المستهدفة، تبعا لمسطرة طلب المشاريع المفتوحة أمام الجماعات المحلية والغرف المهنية والجمعيات وكذا تجمعات الفاعلين في التنمية البشرية (التعاونيات، المجموعات ذات المصالح الاقتصادية...).

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي إجمالي يقدر ب 2.8 مليار درهما ويحتوي على محورين رئيسيين:

- محور المواكبة يمثل 60 %من الغلاف المالي الإجمالي المخصص للبرنامج الأفقي؛
- محور الأنشطة المدرة للدخل يمثل 40 %من الغلاف المالي الإجمالي المخصص للبرنامج الأفقي.

إن تخصيص الاعتمادات لكل عمالة أو إقليم يعتمد على حصة سنوية قارة تقدر ب 2.5مليون درهما وحصة سنوية متغيرة حسب الساكنة، زيادة على أن 40 %من الغلاف الإجمالي السنوي سيخصص حصريا للأنشطة المدرة للدخل بما في ذلك المناطق المستهدفة.

1-محاور المواكبة

أ– الاستهداف والتمويل:

يهم محور المواكبة تمويل العمليات التالية:

- 10 %من الميزانية الإجمالية المخصصة لمحور المواكبة مرصودة لعمليات تواصل القرب والتحسيس والإعلام
- 10 %من الميزانية الإجمالية المخصصة لمحور المواكبة مرصودة لعمليات تقوية القدرات المحلية والتكوين والخبرة والمساعدة التقنية
- 10 %من الميزانية الإجمالية المخصصة لمحور المواكبة مرصودة لأقسام العمل الاجتماعي : التتبع والتقييم واللوجستيك (التنقل ، السكن و الإطعام)
- 70 %مخصصة لمحور المواكبة مرصودة للعمليات ذات الوقع الكبير على البنية التحتية والأساسية والتنشيط السوسيو ثقافي والرياضي.

ب- تفعيل مسطرة طلب المشاريع:

تعتبر اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية المسؤولة عن تنفيذ مسطرة طلب المشاريع.

تتعلق المشاريع التي تستفيد من دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمحاور الأساسية التالية :

- تحسين الولوج إلى التجهيزات والخدمات الاجتماعية الأساسية
- التنشيط السوسيو ثقافي والرياضي
- تعزيز الحكامة و القدرات المحلية
- دعم عمليات التواصل لفائدة الفاعلين المحليين
- مواكبة حاملي المشاريع :دراسات ، نصائح، توجيهات، وتأطير حاملي المشاريع
- إنتاج أدوات منهجية في الهندسة الاجتماعية .

إن المساهمة في تمويل أي مشروع في إطار طلب المشاريع بالبرنامج الأفقي يجب أن يرتكز على تقييم للحاجيات ولجدوى المشروع ومدى وقعه على الساكنة . ويمكن للمساهمة المالية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية أن تغطي نسبة 80 %من المبلغ الإجمالي للمشروع.

إلا انه، لا يمكن أن يتعدى تمويل المشاريع في إطار البرنامج الأفقي السقف المحدد في 300.000درهما كمساهمة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

ترفع اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية تقريرا كل ثلاثة أشهر إلى التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وكذا تقرير تقييمي للمشاريع كل ستة أشهر.

2-محور الأنشطة المدرة للدخل

إن الهدف من وراء خلق الأنشطة المدرة للدخل هو الزيادة في دخل المنتجين الصغار وكذا تعزيز الأمن الغذائي و ذلك عبر الرفع من الإنتاج و تنمية تقنيات تحويل المنتوجات وحفظها وتسويقها، وأيضا حماية البيئة وتحسين ظروف عيش الساكنة المستفيدة .

إن الغلاف المالي المرصود لهذا المحور يبلغ 40 %من المبلغ المخصص للبرنامج الأفقي.

أ- الاستهداف و التمويل

يستهدف محور الأنشطة المدرة للدخل الفئات الاجتماعية الأكثر فقرا وإقصاء، المنظمة داخل هيئة أو مجموعة أشخاص (تعاونيات أومجموعات ذات مصالح اقتصادية أوشركات أشخاص...) والمكونة من :

-الشباب العاطل في وضعية هشة

-النساء في وضعية هشاشة وإقصاء

-الأشخاص المعاقين بدون مورد

-الأشخاص المسنين الناشطين

-الأشخاص الممارسين لحرف تقليدية خاصة تلك الحرف النادرة أو التي هي في طور الانقراض

-الأشخاص ذوي المبادرات الجيدة في مجال تنمية المنتجات المحلية

-الأشخاص المحتاجين حاملي المشاريع التنموية ذات طبيعة تسلسلية.

بالنسبة لتمويل الأنشطة المدرة للدخل فإن الحد الأقصى لدعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لا يتعدى 300.000 درهم مفصل على الشكل التالي:

- سقف تمويل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في حدود 70 %،
- تحدد مساهمة حامل المشروع في 30 %بما فيها 10 %على شكل مساهمة مباشرة ، و 20% على شكل قروض صغرى قابلة للتسديد،
- تخصيص نسبة 5 %للأنشطة المصاحبة :دراسات وخبرة.

ب- التفعيل

لكي تقبل مشاريع الأنشطة المدرة للدخل للتمويل في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ينبغي أن يعود المشروع بالنفع على الأشخاص الذين يعانون من الفقر والإقصاء أو الذين يعيشون في وضعية هشاشة قصوى.

ومن أجل ضمان استمرارية ونجاح مشاريع الأنشطة المدرة للدخل، فإنه من الضروري إعطاء الأولوية لحاملي المشاريع المنظمين في إطار تعاونيات أو شركات الأشخاص أو مجموعات ذات مصالح اقتصادية ومحاولة تحويل الجمعيات المزاولة للأنشطة المدرة للدخل إلى تعاونيات أو إلى شركات أشخاص أو مجموعات ذات مصالح اقتصادية، طبقا للقوانين المعمول بها.

ومن المستحسن، دعم الجمعيات المتخصصة الحاملة للأنشطة المدرة للدخل، لأن النقص في التأهيل والخبرة غالبا ما يهدد استمرارية المشروع.

و في هذا الصدد، يجب على حاملي مشاريع الأنشطة المدرة للدخل أن يبرهنوا عن خبرتهم ودرايتهم بالنشاط المزمع خلقه، ضمانا لنجاح واستمرارية النشاط .وفي هذا الصدد يجب إعطاء الأولوية لمشاريع الأنشطة المدرة للدخل "الحرفة" حيث يجب أن يتوفر حاملو هذه المشاريع على دراية وتجربة في مجال النشاط المراد تمويله :عدد سنوات التجربة ، معرفة حقيقية مسبقة فيما يخص التخزين و التسويق. ويمكن تعزيز ملف المشروع المرشح للتمويل، بكل الوثائق والحجج الثبوتية وذلك قبل المصادقة النهائية عليه.

زيادة على ذلك، فلكي يصبح المشروع المدر للدخل قابلا للتمويل من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، يجب أن يكون ملائما للخصوصيات المحلية والترابية.

إن السادة الولاة والعمال مدعوون إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية للرفع من مستوى المنتوجات المحلية

بالإضافة إلى احترام الدراسة التقنية والمالية قبل المصادقة على مشروع النشاط المدر للدخل.

كذلك، فمن المقترح برمجة مشاريع الأنشطة المدرة للدخل مع تتبع مسطرة طلب المشاريع ومراعاة معايير صارمة في الانتقاء .كما يجب على قسم العمل الاجتماعي مواكبة مشاريع الأنشطة المدرة للدخل منذ بداية انطلاقها مدعما بممثلي المصالح التقنية المختصة في المجال أو بالخبراء .إضافة إلى انه يجب تعيين مكلف بالأنشطة المدرة للدخل بقسم العمل الاجتماعي.

إن السادة الولاة والعمال مدعوون إلى :

- الإعلان في وسائل الإعلام عن مساطر مشاريع الأنشطة المدرة للدخل خاصة طريقة التمويل ومعايير القبول؛
- إعطاء دينامية للتعاونيات وشركات الأشخاص من أجل إعطاء انطلاقة جديدة لمشاريع الأنشطة المدرة للدخل؛
- تعزيز الأنشطة المدرة للدخل مع تفادي مشاريع البناء أو التهيئة لأنها تؤدي غالبا إلى التأخير في الانجاز أو تجاوز كلفة المشروع؛
- تعزيز الأنشطة الداعمة لخلق مشاريع الأنشطة المدرة للدخل؛
- تشجيع مشاريع الأنشطة المدرة للدخل التي من شانها خلق مناصب للشغل في جميع البرامج (البرنامج الأفقي، محاربة الفقر في العالم القروي ، محاربة الإقصاء في العالم الحضري)؛
- تقوية قدرات حاملي مشاريع الأنشطة المدرة للدخل .

برنامج التأهيل الترابي:

يستهدف برنامج التأهيل الترابي مليون مستفيد يقطنون في 3.300 دوار تابع لـ 503 جماعة قروية جبلية أو صعبة الولوج المتواجدة بـ 22 إقليما، بغلاف مالي يصل ل 5 مليار درهم.

ومن بين الأهداف المتوخاة من هذا البرنامج:

- تحسين مستوى عيش ساكنة المناطق الجبلية أو الصعبة الولوج؛
- تقليص الفوارق في مجال الولوج إلى البنيات التحتية الأساسية والتجهيزات وخدمات القرب (طرق قروية، صحة، تعليم، كهربة، الماء الشروب)؛
- إدماج الساكنة المستهدفة في الدينامية التي أطلقتها المبادرة.

1-الشركاء ومساهمتهم:

الشركاء	مبلغ المساهمة (مليون درهم)
وزارة الداخلية	2.664
وزارة التجهيز والنقل	600
وزارة الصحة	65
وزارة الفلاحة والصيد البحري	200
وزارة التربية الوطنية	250
المكتب الوطني للكهرباء	770
المكتب الوطني للماء الصالح للشرب	273

2- الاستهداف والتمويل:

يرتكز تدخل برنامج التأهيل الترابي على خمسة محاور وهي كالتالي :

الطرق والمسالك القروية :

فك العزلة عبر تحسين ولوج الساكنة:

- 750.000نسمة ؛
- 1.050دوار؛
- 2300 كلم من الطرقات والمسالك؛
- 89 منشآت عبور ؛
- 2.500 مليون درهم

الماء الشروب :

الربط بشبكة الماء الشروب لفائدة :

- 500.000 نسمة؛
- 1.349 دوار
- 725 مليون درهم

الكهربة القروية :

تعميم الشبكة الكهربائية على :

- 35.800 مسكن؛
- 1.148 دوار
- 1.162 مليون درهم

دعم مجال الصحة :

تحسين الرعاية الطبية الأساسية:

- تعزيز المرافق الصحية المتواجدة بالمناطق المستهدفة بالأطر الطبية ومساعديهم ؛
- بناء 250 مسكن وظيفي و8 مراكز صحية بالمناطق القروية المستهدفة؛
- اقتناء 50 وحدة طبية متنقلة.
- 75 مليون درهم

دعم التعليم :

دعم التعليم من خلال :

- انجاز 3.000 مسكن لفائدة 4.450 معلم ومعلمة
- دعم مالي يقدر ب450 مليون درهم

يوضح الجدول التالي عدد الجماعات المستفيدة من البرنامج المذكور، حسب جهات و عمالات المملكة :

الجهة	العمالة	عدد الجماعات
كلميم السمارة	طاطا	8
الشرقية	فكيك	9
	جرادة	9
	الدريوش	18
تادلة ازيلال	ازيلال	24
	بني ملال	15
سوس ماسة درعة	وارززات	13
	تارودانت	44
	تنغير	17
	زاكورة	16
تازة الحسيمة تاونات	الحسيمة	24
	كرسيف	9
	تاونات	31
	تازة	34
فاس بولمان	بولمان	16
الرباط سلا زمور زعير	الخميسات	31
مراكش تانسيفت الحوز	الحوز	35
	شيشاوة	32
	الصويرة	51
مكناس تافيلالت	الراشيدية	18
	ميدلت	25
طنجة تطوان	شفشاون	24

3- إجراءات التنفيذ :

تعد اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية المسؤولة عن تطبيق المساطر الخاصة ب:

-إعتماد افتحاصات تلقائية لمطابقة مشاريع البنيات التحتية للمساطر المعمول بها كالطرق والمسالك والمراكز...
-تعزيز التتبع النوعي للمشاريع عوض الاقتصار على تتبع معدلات الانجاز ؛
-الأخذ بعين الاعتبار جوانب التدبير والاستمرارية؛
-اعتماد دراسات الجدوى تتضمن كلفة التسيير والصيانة وكذا دفاتر التحملات احتراما للمساطر الجاري بها العمل؛
-احترام مكونات المشروع.

ترفع اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية تقريرا إلى مصالح الإدارة المركزية كل ثلاثة أشهر عبر النظام المعلوماتي و إعداد تقرير تقييمي للمشاريع المندرجة في إطار برنامج التأهيل الترابي وذلك كل ستة أشهر.

إجراءات المواكبة

1 - التكوين وتقوية القدرات

يقتضي توجيه الجهود في مجال التكوين وتقوية القدرات نحو ضمان تحقيق أمثل للأهداف المسطرة في استراتيجية التكوين وتقوية القدرات والتي تم عرضها خلال لقاء رؤساء أقسام العمل الاجتماعي في 10 دجنبر 2011. ولهذا الغرض، فإن السادة الولاة والعمال مدعوون إلى السهر على إنجاز العمليات ذات الأولوية في مجال التكوين وتقوية القدرات، وذلك عبر:

أ) تنظيم لقاءات على جميع المستويات بما فيها المستوى الجماعي :

يعد تنظيم لقاءات التبادل والإعلام هدفا مركزيا وذا أولوية. وللتذكير، فإن تنظيم هذه اللقاءات انتقل من المستوى الوطني سنة 2006 إلى المستوى الجهوي سنة 2007 ليصل إلى المستوى الإقليمي سنوات 2008-2009، دون الوصول إلى المستوى الجماعي (2010) على صعيد مجموع التراب الوطني غير أنه تجب الإشارة إلى أن العديد من العمالات برمجت لقاءات على المستوى الجماعي.

أيضا، فإنه لا بد من تنظيم لقاءات على المستوى الجماعي خلال المرحلة الثانية من المبادرة 2011-2015 بالنظر إلى التوسعة التي شملت المجال الجماعي باستهداف جماعات جديدة الشيء الذي يستدعي ترسيخ مبادئ وقيم وفلسفة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بها وضبط مساطر وآليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

ب) إعداد مخططات التكوين الإقليمية:

إن المنهجية المعتمدة في صياغة وإعداد مخططات التكوين على صعيد العمالات، منهجية تصاعدية ترتكز على تحليل الحاجيات في مجال التكوين. وإن من بين المكتسبات المحققة خلال المرحلة الأولى من المبادرة هو تمكن المستوى الترابي من هذه المنهجية، هذا المكتسب وجب تثمينه وذلك بالسهر على:

-إطلاق عملية تحليل حاجيات الساكنة المستهدفة كل سنة وفقا لجذاذات واستمارات ودلائل المقابلات الموحدة، بغرض تحيين بنوك المعطيات الخاصة بحاجيات التكوين،

-تطبيق مبادئ التتبع والتقييم للتكوين لتلبية الطلبات المتزايدة في مجال التكوين وتقوية القدرات مع محاولة تقديم إجابات ناجعة بهدف تحسين المعارف العملية وكذا المعارف الشخصية،

-ضمان استهداف أمثل للمستفيدين من التكوين عبر تبني نظام تحديد وتحليل الساكنة المستهدفة، هذا إضافة إلى أن برمجة التكوين تتطلب مراعاة مسلسل هندسة التكوين.

إن أقسام العمل الاجتماعي مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لصياغة المخطط الإقليمي للتكوين بعد مصادقة اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية عليه ومراسلة التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بشأنه قبل نهاية شهر مارس من كل سنة. هذه المخططات الإقليمية ستخضع للمعالجة على المستوى المركزي من أجل تثمين المعطيات المتعلقة بالتكوين وتقوية القدرات واستخلاص الدروس العملية منها. هذا وفي حالة ما إذا لم يتم إنجاز دورة تكوين كما هي محددة في المخطط الإقليمي للتكوين، وجب إشعار التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالأمر.

ج) إعداد دفتر تحملات التكوين:

إن دفتر تحملات التكوين يلزم من نائل صفقة التكوين أن يدلي بعد كل عملية تكوين منجزة، بحقيبة تتضمن أدوات وتقرير التقييم لعمليات التكوين .ومن جهته يجب على رئيس مصلحة التكوين تحت مسؤولية رئيس قسم العمل الاجتماعي أن يضع آليات لإعداد تقارير تقييمية لمعرفة مدى استجابة المستفيدين من التكوين مع اخبار التنسيقية الوطنية للتنمية البشرية.

د) التواصل حول عمليات التكوين:

يجب تنظيم لقاء سنوي خاص بالتكوين على الأقل بكل عمالة أو إقليم لعرض مخطط عمل إقليمي مصادق عليه من طرف اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية وذلك لشرح محتوياته واليات تطبيقه ويوصى بتقديم حصيلة التكوين للسنة الماضية مع اخذ بعين الاعتبار الملاحظات لكل الشركاء والفاعلين المحلين.

إن السادة الولاة والعمال مدعوون للسهر على التخطيط المتعدد السنوات في مجال التكوين وذلك من خلال:

▪ ***وضوح الرؤية خلال المرحلة الثانية:***

إن رئيس القسم العمل الاجتماعي مدعو إلى تسطير العمليات المستقبلية واعتماد آليات التتبع كما هي محددة في أداة التتبع والتقييم، مع العلم أن المستوى الترابي مدعو إلى الالتزام بتحقيق مؤشرات النجاعة السنوية في مجال التكوين وتقوية القدرات. هذه المؤشرات تتضمن تكوين 50.000 شخص/يوم/تكوين على المستوى الترابي سنويا.

وتتجلى مؤشرات النجاعة هذه في :

▪ ***التكوين وتقوية القدرات:***

إن السادة الولاة والعمال مدعوون إلى السهر على تحقيق مؤشرات الأداء السنوية الخاصة بالتكوين استجابة للحاجيات والقدرات التي يجب تنميتها وتلك المعبر عنها من طرف الفاعلين والساكنة المستهدفة.

تتطلب مؤشرات النجاعة تحقيق ما يلي :

•إنجاز 5 عمليات للتكوين لمدة 5 أيام على الأقل لكل عملية وذلك على صعيد كل عمالة لفائدة الفاعلين المعنيين؛

•تنظيم لقاء إقليمي كل سنة لفائدة 100 شخص ناشط في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كل سنة؛

•تنظيم لقاءين على المستوى الجماعي كل سنة لفائدة 50 فاعلا.

▪ ***اختيار الموضوعات والمستفيدين:***

في أفق تنمية خبرة محلية حقيقية في مجال الهندسة الاجتماعية، فإن عمليات المرحلة الثانية وجب أن تتجه نحو تكوينات ملائمة تتضمن موضوعات مرتبطة بتنفيذ المبادرة، وذلك خلال 3 أيام على الأقل. هذا بالإضافة إلى ضرورة توجيه الاهتمام نحو فرق تنشيط الأحياء والجماعات والتعاونيات والجمعيات وكذا حاملي المشاريع، نحو موضوعات لها ارتباط بالمقاربة التشاركية والأنشطة المدرة للدخل والتدبير الائتماني.

- ***إنتاج أدوات التكوين:***

عبر مصالح التكوين وخبراء المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أو مكاتب الدراسات، فإن أقسام العمل الاجتماعي لا بد أن تتوفر على:

• مخططات سنوية للتكوين تتضمن، إضافة إلى البرمجة السنوية حسب الفئات المستهدفة، خلاصة تحليل الاحتياجات الخاصة بالساكنة المعنية بالتكوين؛

• حقيبة تحتوي على أدوات ومعدات التكوين وتقارير التقييم لكل عملية تكوين منجزة؛

• بنك معطيات معد ومحين بانتظام ويهم المستفيدين من التكوين، حسب الفئة وموضوعات دورات التكوين والمدة المخصصة للتكوين، إلى جانب الكلفة الإجمالية للتكوين مع إضافة صور توثق بعض الأنشطة التكوينية، وذلك بهدف إضفاء بعد تواصلي وتعريفي على التكوين المنجز.

- ***الميزانية :***

تخصص نسبة 10 % من الميزانية المخصصة لمحور إجراءات المواكبة للبرنامج الأفقي، لدعم أنشطة التكوين وتقوية قدرات الفاعلين المحليين.

2-تواصل القرب:

من أجل تعزيز التواصل خدمة للتنمية وتثمينا للمكتسبات، يجب ايلاء أهمية بالغة للتواصل من خلال :

- نشر المعلومات وتعزيز التوعية والتحسيس عبر المراسلات وطرق تواصلية موحدة نحو الشباب والنساء ومختلف الفاعلين؛
- تنمية التواصل التشاركي المرتكز على التفاعلية وتبادل الخبرات وتبني آليات تمكن من النظر في تظلمات المعنيين بالأمر.

ولهذا، فالسادة الولاة والعمال مدعوون للأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب المرتبطة بالتواصل خاصة :

- ***دينامية مصالح التواصل:***

إن السادة الولاة والعمال مدعوون إلى إضفاء دينامية على مصالح التواصل تطبيقا لقرار السيد وزير الداخلية رقم 716.08 في 27 دجنبر 2007 والمتعلق بتحديد تنظيم العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات والباشويات، والعمل على تزويدهم بالموارد البشرية الضرورية، وتعيين المكلفين بالتواصل وتوفير الظروف المناسبة لممارسة مهامهم على أكمل وجه.

وللتذكير فإن رسالة تحديد مهام المسؤولين عن التواصل والمرسلة إلى كل العمالات والأقاليم في تاريخ 9 أكتوبر 2007، حددت مهام المكلفين بالتواصل فيما يلي :

- صياغة المخطط الإقليمي لتواصل القرب؛
- إعداد تقارير نصف سنوية عن وضعية تواصل القرب؛
- ضمان تنفيذ وتتبع المخطط الإقليمي لتواصل القرب؛
- اعتبار المكلفين بالتواصل مخاطبي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لدى الصحافة المحلية أو أية جهة لها رغبة في الحصول على معلومات عن المبادرة الوطنية للتنمية للبشرية.

- ***إعداد المخططات الإقليمية لتواصل القرب:***

إن المخططات الإقليمية لتواصل القرب، وباعتبارها خارطة طريق الإقليم في مجال التواصل، وجب رفعها إلى التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية قبل متم شهر مارس من كل سنة.

يجب أن تعكس هذه الوثيقة رؤية وإستراتيجية العمالة أو الإقليم التي تعتزم تبنيها من أجل التواصل حول مقاربة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرامجها ومنجزاتها وكذا نتائج المبادرات المحلية للتنمية البشرية المعتمدة من جهة وتعزيز الإخبار والتوعية ومشاركة المعنيين من جهة أخرى وذلك ضمانا للشفافية وتدبير المال العام.

هكذا، فيجب أن تتضمن المخططات الإقليمية لتواصل القرب أهدافا واضحة لمجموع عمليات التواصل المزمع إنجازها خلال السنة. هذه الأهداف لا بد أن تنسجم مع الرؤية الإستراتيجية المتبناة، كما يجب أن تحدد الفئات المعنية بكل عملية تواصل، دون نسيان أن الساكنة المعوزة هي الفئة الرئيسية المستهدفة، حيث ينبغي إعلام وإبلاغ هذه الأخيرة بمختلف مراحل تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وفي هذا الإطار، فعلى فرق تنشيط الأحياء والجماعات أن تلعب دورا مركزيا في تنمية حسن الإنصات وتسهيل نشر المعلومة وتعزيز انخراط الساكنة المعنية في مسلسل التشخيص التشاركي.

يجب على المخططات الإقليمية لتواصل القرب أن تنخرط في إستراتيجية التواصل للمرحلة الثانية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية و ان تعتمد المحاور الإستراتيجية للتواصل كما هي محددة في الإستراتيجية المذكورة وهي :

- تقوية الحكامة التشاركية المحلية؛
- الإدماج الاقتصادي؛
- تحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية؛
- تقوية قدرات الفاعلين وتطوير الأنظمة.

وعليه، فإن أنشطة التواصل المبرمجة على الصعيد الترابي، ينبغي أن تساهم في تحسين المؤشرات المرتبطة بالمواضيع المشار إليها، كما ينبغي على أنشطة التواصل استهداف الحاملين والمستفيدين من المشاريع وأجهزة الحكامة والجمعيات والتعاونيات.

إن الأدوات والقنوات المستعملة توظف حسب سياق كل عمالة والجماعات التابعة لها. غير أنه من اللازم تنمية أنشطة التواصل والإعلام والتحسيس باعتماد المراسلات والأدوات المناسبة وتعزيز التواصل التشاركي.

إن المخططات الإقليمية لتواصل القرب ينبغي أن تنجز عددا لا يقل عن 20 نشاطا تواصليا لفائدة مختلف الفئات من المستفيدين وحاملين للمشاريع وجمعيات الساكنة المحلية وغيرهم. وعلى رؤساء أقسام العمل الاجتماعي السهر على إنجاز أكثر من 70% من الأنشطة المسجلة في المخططات الإقليمية لتواصل القرب.

▪**الميزانية :**

تخصص نسبة 10 % من الميزانية المخصصة لمحور إجراءات المواكبة للبرنامج الأفقي لدعم أنشطة تواصل القرب.

▪***التكوين وتقوية القدرات:***

إن رؤساء أقسام العمل الاجتماعي مدعوون إلى تنظيم دورات تكوينية في تواصل القرب لفائدة أعضاء فرق تنشيط الأحياء والجماعات خاصة الأحياء والجماعات المستهدفة حديثا.

▪ ***إدماج المخططات الإقليمية لتواصل القرب في النظام المعلوماتي:***

إن النظام المعلوماتي يمكن من الحصول بشكل تلقائي على المعلومات المتعلقة بتنفيذ المخططات الإقليمية لتواصل القرب، وذلك لضمان تتبع وتقييم هذه المخططات. وينبغي على رؤساء أقسام العمل الاجتماعي ملء هذه الجذاذات وضمان صحة المعلومات المتعلقة بها.

3-التتبع والتقييم:

من خلال مختلف مهام الافتحاص والتقييم والتشاور مع الشركاء وكذا البحوث الميدانية المنجزة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى جانب النظام المعلوماتي، فقد تم رصد محاور للتحسين خلال المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وعليه فإن السادة الولاة والعمال مدعوون إلى الانخراط أكثر في مسلسل تتبع مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وذلك بعقد اجتماعات منتظمة (شهريا) قصد الوقوف على الصعوبات المحتملة امام تنفيذ مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وقصد ضمان التقائية أفضل لمختلف المخططات القطاعية .

ومن جهة أخرى، ينبغي على رؤساء أقسام العمل الاجتماعي العمل على:

- معالجة قاعدة البيانات وتحيين المعطيات المتعلقة بالمشاريع؛
- إعداد مخططات العمل وتقارير الأنشطة السنوية مصادق عليها من طرف السادة الولاة والعمال وارسالها للتنسيقية الوطنية للتنمية البشرية قبل شهر فبراير من كل سنة ؛
- إرسال تقارير كل ثلاثة أشهر إلى التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بخصوص وضعية المشاريع المتعثرة والمسجلة في النظام المعلوماتي.

أ- النظام المعلوماتي الخاص بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

عملت التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية خلال النصف الأول من عام 2012 على إصلاح النظام المعلوماتي لتجاوز الصعوبات المرتبطة بالخاصيات التالية:

- برنامج التأهيل الترابي؛
- برامج التعاون الدولي؛
- مشاريع الالتقائية؛
- تتبع التكوين و التواصل؛
- خرائط الهشاشة والتصاميم الجهوية لبرنامج محاربة الهشاشة ؛
- عناصر القياس ألتقييمية للمشاريع في طور الانجاز؛
- تقارير موجزة ولوحة القيادة للمساعدة على اتخاذ القرار؛
- تبسيط النظام المعلوماتي.

ونتيجة لذلك، يرجى من السادة الولاة والعمال اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حسن سير العمل بالنظام الجديد وذلك عبر:

- وضع رهن إشارة أقسام العمل الاجتماعي تقنيين مؤهلين ودائمين لإدخال البيانات؛
- إعطاء أقسام العمل الاجتماعي إمكانية الربط المباشر بالشبكة الداخلية لوزارة الداخلية، وكذا توفير حواسيب لتحسين العمل؛
- التطبيق الصارم لأحكام الدورية رقم 70 من 2008/7/28 المتعلقة بوضع النظام المعلوماتي؛
- دعوة الأقسام المعنية بمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (خاصة قسم الميزانية والأدوات، القسم التقني، الخ ...) والمصالح الخارجية للدولة للتنسيق مع أقسام العمل الاجتماعي لمدهم بانتظام بجميع المعلومات الضرورية لتزويد النظام المعلوماتي؛
- ضمان تحيين البيانات الواردة في النظام مثل المعلومات المتعلقة ببطاقة المشروع S3 ، بطاقة التتبع المالي S1، بطاقة الصفقات، أجهزة الحكامة المحلية، الشركاء، تتبع المنجزات، الحماية البيئية والاجتماعية، مؤشرات الأداء والنجاعة والتتبع، بالإضافة إلى بطائق الجماعات المستهدفة من قبل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- ضمان تحقيق مؤشرات الأداء والنجاعة وتتبع المنجزات وتقييم وقعها؛
- تقديم تقرير عن التقدم المادي والمالي للمشاريع وتقرير عن تحقق المؤشرات.

وأخيرا فإن السرعة والنجاعة اللازمتين لإنجاز مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ستمكن الحكومة المغربية من الالتزام بتعاقدها كعادتها تجاه الشركاء المحليين والدوليين.

ب) تتبع مؤشرات الأداء

تمكن المؤشرات من التتبع الفعلي للمنجزات على جميع المستويات لتحقيق الأهداف المسطرة إضافة إلى قياس فعالية المشاريع، بشكل سيعزز الشفافية بالنسبة للأعمال المنجزة.

في إطار مراجعة مؤشرات المبادرة (49 مؤشر خلال الشطر الأول من المبادرة) تم وضع إطار منطقي جديد يرتكز على تحقيق النتائج بتوافق مع فريق البنك الدولي.

وكخلاصة لهذه المشاورات التي بدأت منذ شتنبر 2011 فقد تم الاتفاق على تحديد 17 مؤشرا منها 9 مؤشرا مشروطا بالأداء(انظر الملحق 4).

يوفر الإطار الجديد تتبع العناصر التالية :
- تحسين الولوج للبنيات التحتية وللخدمات الاجتماعية الأساسية من خلال إنشاء قواعد ومعايير للإنجاز وللتصميم ولتشغيل المشاريع؛
- تعزيز الحكامة التشاركية التي تهدف إلى تحسين جودة مشاركة الساكنة بما في ذلك النساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة، والى تحسين أداء أجهزة الحكامة؛
- تعزيز الإدماج الاقتصادي للشباب والنساء وخلق فرص عمل مستقرة، وضمان جودة واستمرارية المشاريع؛
- تقوية قدرات الجهات الفاعلة وتعزيز النظم: تعزيز قدرات الفاعلين ونشر التجارب الجيدة وتثمين الخبرات في مجالات التسيير المالي والتتبع والتقييم والحماية البيئية والاجتماعية.

تجدر الإشارة إلى أنه تم دمج وإدراج هذه المؤشرات في النسخة الجديدة من النظام المعلوماتي (SI).
ولهذه الغاية، فان رؤساء أقسام العمل الاجتماعي مدعوون للسهر على تحقيق مجموع المؤشرات خاصة تلك المرتبطة بالأداء وجمع البيانات الضرورية لحساب هذه المؤشرات.
و للإشارة فإن مصفوفة المؤشرات المتفق عليها مع البنك الدولي، وقيمها المستهدفة وأنماط وطرق حسابها وكذا مخطط عمل برنامج دعم البنك الدولي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مدرجة بهذه المذكرة التوجيهية (الملحق 4).

ج) الضمانات البيئية والاجتماعية

مما لا شك فيه، فان المكون البيئي والاجتماعي يشكل أهمية بالغة في برامج الدعم للمانحين الدوليين وفي الاستراتيجيات الحكومية .
وفي هذا الإطار يجب اعتماد التدابير التقنية التالية:
- إعداد وتحيين منتظم للبطائق البيئية والاجتماعية المكونة لملف المشروع ؛
- تحديد تدابير تخفيفية وطرق تتبع تنفيذها؛
- برمجة عمليات التكوين والتواصل في مجال البيئة لجميع المستفيدين والفاعلين في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ؛
- الأخذ بعين الاعتبار الإكراهات المتعلقة بالتغيرات المناخية والتنبؤ بالحلول المناسبة للمشاكل المتوقعة؛
- تعيين اطار بقسم العمل الاجتماعي تكون ضمن مهامه حماية البيئة.

د) الالتقائية والشراكة:

إن السادة الولاة والعمال مدعوون إلى:

- تعزيز نظام قيادة عمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عبر وضع آليات التتبع وأهمها لوحات القيادة والتقارير الدورية؛
- تحسين دور الرافعة عبر تقوية آليات الالتقائية والشراكة ؛
- تعزيز التنسيق مع مختلف الفاعلين المحليين (أجهزة الحكامة، فرق تنشيط الأحياء والجماعات ، المصالح الخارجية .... الخ.) مع ترسيخ ثقافة احترام المساطر؛
- حث المصالح الخارجية للقطاعات الوزارية على الانخراط الفعلي والعملي في تنفيذ عمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- توضيح التزامات مختلف الشركاء الموقعين على اتفاقيات مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فيما يتعلق بتنفيذ وتدبير واستمرارية المشاريع؛
- حث الشركاء على الوفاء بالتزاماتهم.

ه- التنفيذ والتتبع:

إن السادة الولاة والعمال مدعوون إلى:

- ضمان ملائمة برمجة المشاريع والأنشطة مع تشخيص حاجيات الساكنة؛
- التسريع من وثيرة الإنجاز المادي والمالي للمشاريع؛
- العمل على استعمال الاعتمادات المرصودة بصندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ؛
- العمل على إشراك الجماعات المحلية في انجاز المشاريع؛
- تقوية نظام التتبع للمشاريع المنجزة من قبل الجمعيات؛
- تقوية دور الجماعات المحلية كصاحبة المشاريع؛
- تحسين تتبع دفعات اعتمادات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لحاملي المشاريع لضمان السرعة؛
- ضمان تتبع صارم للمشاريع قبل وبعد تنفيذها؛
- ضمان تتبع أنشطة فرق تنشيط الأحياء والجماعات ؛

و) التتبع والتقييم التشاركي:

- السهر على الإسراع في إيجاد حلول مناسبة للمشاريع المتعثرة في الانجاز أو التدبير أو الاستمرارية؛
- دعم نهج التتبع والتقييم التشاركي، وسيتم إرسال أدوات التقييم لاحقا إلى أقسام العمل الاجتماعي؛
- السهر على إعداد التشخيصات التشاركية للمرحلة الثانية 2011-2015؛
- تقوية نظام تتبع المشاريع المنجزة من قبل الجمعيات.

4 - الجوانب الائتمانية

أ) المساطر: تنخرط مرحلة 2011-2015 من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إطار شراكة جديدة مع البنك الدولي. وهكذا، فإن تنفيذ مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ستكون وفقا للمساطر الوطنية المعمول بها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الفصل21 من قانون المالية 2012، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 6048 بتاريخ 17 مايو 2012 (انظر الملحق 6) يدمج برنامج التأهيل الترابي كمداخيل في صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ويوضح أن الأمرين بالصرف المساعدين ونوابهم يعتبرون آمرين مساعدين بصرف نفقات وقبض موارد الصندوق. هذا الإجراء القانوني الجديد سيمكن السادة الولاة والعمال من سحب نفقات الشركاء والمستفيدين من مشاريع المبادرة الذين لم يفوا بالالتزامات المتفق عليها.

وبالإضافة إلى ذلك، فالمرسوم رقم 2-12-86 من 16 مايو 2012 المغير والمتمم للمرسوم رقم 1017/02/05 المؤرخ 19يوليوز سنة 2005 المتعلق بمساطر تنفيذ النفقات المبرمجة في إطار الحساب المرسل لأمور خصوصية المسمى "صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، جاء بعدة توضيحات فيما يخص اعتماد برامج وتوزيع الفصول المالية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (انظر الملحق رقم 7) ولهذا:

✓يجب أن تدفع تعويضات أعضاء فرق تنشيط الجماعات والأحياء على التوالي تحت عناوين "تقوية الحكامة في ميدان التدبير المحلي ودعم فرق تنشيط الجماعات " و " تقوية الحكامة في ميدان التدبير المحلي ودعم فرق تنشيط الاحياء " .

✓إن عناوين برنامج التأهيل الترابي هي :

- فك العزلة الطرقية ؛
- تحسين الولوج إلى الماء الصالح للشرب؛
- تعميم الشبكة الكهربائية ؛
- تحسين الخدمات الصحية؛
- دعم التربية والتمدرس.

ب) وضع الاعتمادات:

لتوفير الظروف المالية المناسبة للفاعلين الترابيين فإن الاعتمادات السنوية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية للمرحلة 2011-2015 اعتمادات ثابتة. ويتعلق الأمر باعتمادات الصرف والتي ستكون موضوع تفويض اعتماد واحد من طرف الآمر بالصرف المساعد وذلك في شهر يناير من كل سنة.

ولتحسين التدبير المالي لا على مستوى تمويل صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ولا على المستوى الترابي، حسب نسبة إنجاز المشاريع و ماتمليه مساطر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإنه سيتم الإبلاغ عن المداخيل تدريجيا على النحو التالي:

- 30٪ قبل نهاية شهر فبراير؛
- 30٪ قبل نهاية شهر يونيو؛
- 40٪ قبل نهاية شتنبر.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنشور رقم 3 الصادر في 20 يناير 2011 عن الخزينة العامة للمملكة المتعلق بالتعديل على بعض مساطر تدبير الحسابات الخصوصية بما فيها الحساب المرصد للمبادرة ، يقتضي استعمال الرصيد فور التأشير عليه من طرف المحاسب المكلف.

ومع ذلك، فإذا كان هناك خصاص على مستوى توفر الاعتمادات قبل الموعدين الأوليين، فإن الإبلاغ عن المداخيل يمكن أن يتم عن طريق مراسلة التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية مرفقة بالوضعية المالية المؤقتة للآمر بالصرف المساعد.

وفي هذا الصدد، فإن السادة الولاة والعمال مدعوون للسهر شخصيا على ضمان التوافق بين الاعتمادات المفوضة والمداخيل المحصلة ولا بد أن تغطي المداخيل الاعتمادات المفوضة وذلك قبل نهاية شهر شتنبر .

ج) نقل الأرصدة والاعتمادات:

وفقا للمقتضيات القانونية خاصة تلك المتضمنة بالمنشور رقم 3 الصادر عن الخزينة العامة للمملكة في 20 يناير 2011، فإن السادة الولاة والعمال مدعوون إلى دعوة المصالح المختصة من أجل نسخ بيانات الأرصدة والاعتمادات المنقولة للآمر بالصرف المساعد عبر النظام المعلوماتي المندمج للنفقات. هذه البيانات، والمصاغة في أربعة نسخ، والموقعة من طرف الآمر بالصرف المساعد، يجب إرسالها إلى المحاسب المكلف (الخازن الجهوي أو الإقليمي المعني) ، هذا الأخير، وبعد الإشهاد يحتفظ بنسخة ويعيد النسخ الباقية إلى الآمر بالصرف المساعد.

وعليه، وفي انتظار رقمنة هذه البيانات من جهة ، ومن أجل تسريع معالجتها بغية الرفع من سقف التحملات وإعادة تفويض الاعتمادات المتعلقة بالفائض الصافي من المداخيل المحقق من السنة المنصرمة، فإنه ينبغي رفع النسختين للامر بالصرف عبر ارسالهما إلى التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية قبل 15 فبراير من كل سنة. هذا التاريخ، وإن كان يتعارض مع فترة الأداء والمحددة حتى 22 يونيو، فإنه يبقى هدفا واقعيا باعتبار أن كل البيانات المطلوبة منشورة في النظام المعلوماتي المندمج للنفقات. هذا وقد مكن هذا النظام من حصر البيانات المحاسبية وختم السنة المنصرمة.

وعلاوة على ذلك، وبالنظر لخصوصية صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث التفويضات محددة حسب البرنامج وأن المداخيل تغطي الاعتمادات المفوضة، فإنه ينبغي صياغة بيان يمكن من حساب الاعتمادات الممكن اعاد تفويضها، وذلك كالتالي:

الفصل الخاص بالمداخيل		الاعتمادات المفوضة (1)	الاعتمادات المنقولة (2)	مجموع الاعتمادات (3)=1+2	الاعتمادات المصروفة (4)	الاعتمادات التي تم إعادة تفويضها (5) = 3 - 4
االقن	لتسمية/التعريف					
CST N°3.2.0.01.04.006 Art 0000 Parag 10, Ligne 10	نفقات برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي					
CST N°3.2.0.01.04.006 Art 0000 Parag 70, Ligne 10	نفقات برنامج التأهيل الترابي					
CST N°3.2.0.01.04.006 Art 0000 Parag 20, Ligne 10	نفقات برنامج محاربة الإقصاء بالوسط الحضري					
CST N°3.2.0.01.04.006 Art 0000 Parag 30, Ligne 10	نفقات برنامج محاربة الهشاشة					
CST N°3.2.0.01.04.006 Art 0000 Parag 40, Ligne 10	نفقات البرنامج الأفقي					
المجموع						

إن الاعتمادات المالية للمشاريع التي لم تصرف بعد لا بد أن تدرج في بيان تحويل الاعتماد، تطبيقا لمقتضيات القوانين المالية ، ويجب مراسلة التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بشأنها قبل 15 فبراير في نظيرين أصليين.

د) برمجة الاعتمادات وصرف النفقات

إن السادة الولاة والعمال مدعوون للسهر على تحسين برمجة الاعتمادات من خلال الإجراءات التالية:

- اعتماد برمجة متعددة السنوات للمشاريع، مع الأخذ بعين الاعتبار للمنقولات والتنصيص في الاتفاقيات على آليات استخدام الفائض الاعتمادات المتاحة بعد نهاية المشاريع؛
- رصد الاعتمادات المالية فور المصادقة علي المشاريع من قبل أجهزة الحكامة والإفراج عن الاعتمادات المالية حسب الأشطر (سقف 30 % للتوقيع و10 % بعد التسليم النهائي و60 % من الاعتمادات المفردة حسب تقدم المشروع)؛
- تحسين دور الرافعة للمشاريع الممولة عبر تعزيز آليات الالتقائية والتشاور مع مختلف المتدخلين المحليين والجهويين؛
- عقلنة مساهمات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الموجهة لأشغال البناء والتجهيز و التي يمكن انجازها من طرف المصالح الخارجية المعنية ؛

وبالإضافة إلى ذلك، فالسادة الولاة والعمال مدعوون إلى تحسين تنفيذ النفقات من خلال الإجراءات التالية:

- تحسين نوعية دفاتر التحملات الخاصة وأنظمة الاستشارة ولائحة الخدمات المزمع تقديمها بواسطة أوامر الشراء. وينبغي تجميع هذه الخدمات لإبرام عدد محدود من أوامر الشراء؛
- تحسين مسك المحاسبة الإدارية ومسك السجلات لمعالجة المعلومات المتعلقة برفض الالتزامات والتوكيلات. وقد كان من الممكن أن تمكن هذه السجلات المصالح الخارجية المختصة بالإلمام بالاختلالات المرتبطة بمساطر التسيير؛
- ترفق الملفات المالية بالمحاضر الخاصة بالتسليم وجميع الوثائق التي تثبت الإنفاق.

كما أن السادة الولاة والعمال مدعوون لإضافة، إلى دفتر التحملات ونظام الاستشارة ، البند التالي :

" يجب على المترشحين والموردين والمقاولين و المناولين الاحترام الصارم لاخلاق المهنة عند ابرام وتنفيذ الصفقات. وفي هذا السياق يمكن أن يخضع كل مقاول حصل على عقد ممول من طرف المبادرة الوطنية للتنمية للافتحاص من طرف الحكومة أو أية هيئة أخرى مرخص لها بذاك من هذه الأخيرة."

ه) المخطط التوقعي لإبرام الصفقات:

كما جاء في المذكرات التوجيهية السابقة المتعلقة بتنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإن رؤساء قسم العمل الاجتماعي وقسم الميزانية والصفقات مدعوون لوضع مخطط توقعي لإبرام الصفقات العمومية حسب النموذج التالي:

الرقم	اسم المشروع	الكلفة التقديرية بالدرهم	إبرام الصفقة	الأمر ببدء الخدمة // تاريخ بداية الأشغال	تاريخ نهاية الأشغال // الخدمة	برنامج المبادرة	ملاحظة
1							
2							
3							

يجب صياغة هذه الوثيقة المساعدة على تخطيط وجدولة تنفيذ مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مباشرة بعد الاجتماع الأول للجنة الإقليمية للتنمية البشرية مع إرسال نسخة منها إلى التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية. و تحين هذه الوثيقة كلما دعت الضرورة إلى ذلك .

عند نهاية كل سنة، ينبغي مقارنة منجزات المخطط لإبرام الصفقات العمومية على ضوء توقعات المخطط.

وعليه، فإن الأمر يستدعي تحسين إدارة المشاريع كما جاء في الملاحظات المذكورة في تقرير الافتحاص لسنة 2010 خاصة المتعلقة ب :

- التأخير في اختيار وبرمجة والمصادقة على المشاريع من طرف أجهزة الحكامة؛
- التأخير في عملية إعداد دفاتر التحملات الخاصة و التأخير في الإعلان عن طلبات العروض في عملية تنفيذ المشاريع.

و) النشر والعرض :

ترسيخا للشفافية وإرساء ثقافة المساءلة كمبدأ من مبادئ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ، فإن على اللجن المحلية والإقليمية والجهوية للتنمية البشرية ، إعلام الرأي العام امام مقر العمالة / الاقليم بالنسبة للجنة الاقليمية والجهوية للتنمية البشرية وامام الجماعة بالنسبة للجن المحلية للتنمية البشرية، بنشر مايلي:

- قائمة المشاريع المقبولة وغير المقبولة؛
- الوضعية المادية والمالية لتقدم المشاريع خلال 3 أشهر ؛
- البرنامج التوقعي لإبرام الصفقات؛

إن نتائج إبرام الصفقات العمومية (الموضوع، نائل الصفقة، الكلفة المالية، مدة الإنجاز) بالإضافة إلى الصفقات والاتفاقيات التي تتجاوز مبلغ 2 مليون درهم وجب مراسلة التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بشأنها بغية نشرها في الموقع الإلكتروني للمبادرة www.indh.ma

ز) الأداء المالي السنوي:

وبالإضافة إلى ذلك، فالسادة الولاة والعمال مدعوون إلى برمجة أمثل لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من جهة والى السهر على التنفيذ الكيفي للمشاريع من جهة أخرى. مع ضمان تحقيق نسبة التزام ب 90% ونسبة أداء ب50%.

ح) خلايا التدقيق الداخلية:

من أجل ضمان التنفيذ السليم للتدابير المذكورة أعلاه، فالسادة الولاة والعمال مدعوون لتعزيز خلايا التدقيق الداخلية المعمول بها منذ عام 2009.

إن السادة الولاة والعمال مدعوون شخصيا إلى اتخاذ التدابير الضرورية والسهر على تنفيذها وذلك لتفعيل أمثل لبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مع موافاة التنسيقة الوطنية بجداول برنامج العمل المطلوب قبل 31 دجنبر 2012.

الملحقات

الملحق 1 : تصنيف المشاريع وعمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

يمكن تحديد نوعين من التدخل في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

المشروع: يعني كل مشروع مستدام وغير قابل للاستبدال، يتحقق في مجمله خلال مرحلة أو عبر مراحل (الانشطة المدرة للدخل، البنية التحتية الاساسية، البناء (المنشآت) بما في ذلك الدراسة التقنية، التهيئة، الربط بالشبكة، الطرق ... الخ)

العملية وتعني:

نشاط له أثر فوري على المستفيدين ، انجازه يتم في وقت محدد ووجيز(مثال القوافل الطبية، التظاهرات السوسيو ثقافية والرياضية،...)

نشاط مواكب: جميع التكاليف المتعلقة بدعم تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على المستوى المحلي، التي لها علاقة بجميع البرامج (التواصل، تقوية القدرات وتكوين الفاعلين، مواكبة ودعم عمل قسم العمل الاجتماعي، الافتحاص، المراقبة والدراسات غير التقنية المتعلقة بالمشاريع).

الملحق 1: تصنيف المشاريع وعمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

I- الخدمات الاجتماعية الأساسية:

1- قطاع التعليم:

المشاريع:
- تهيئة وتأهيل وتجهيز ما يلي:
المدارس، الثانويات الإعدادية، قاعات الدراسة، المرافق الصحية، دور الحضانة ، روض الاطفال، داخليات، مكتبات، المدارس القرانية، دور الطالب دور الطالبة.
- اقتناء حافلات النقل المدرسي والدراجات الهوائية.

الأنشطة: دروس الدعم المدرسي

2 ـ *قطاع الصحة*:

المشاريع:
- بناء وتهيئة وتأهيل وتجهيز ما يلي:
المراكز الصحية، دور الأمومة، دور الولادة، مراكز تصفية الدم، المستوصفات.
- اقتناء سيارات الإسعاف، الوحدات المتنقلة و التجهيزات الصحية.

الأنشطة: قوافل طبية، شراء الأدوية، الحملات الصحية، تكوين القابلات التقليديات، النظارات، الختان، والفحوصات الصحية العامة.

الملحق 1 : تصنيف المشاريع وعمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

I - الخدمات الاجتماعية الاساسية :

3- *قطاع الشباب والرياضة* :

المشاريع :
-تهيئة وتأهيل وتجهيز الملاعب الرياضية، فضاءات الرياضة، دور الشباب، القاعات الرياضية (القاعات المغطاة و قاعات متعددة الرياضات، الملاعب الصغيرة،...) مراكز التكوين الرياضي والمسابح.
- اقتناء المعدات الرياضية
الأنشطة: التظاهرات وأنشطة رياضية

4- *قطاع الثقافة والعبادة* :

المشاريع:
تهيئة وتأهيل وتجهيز:
الخزانات، المراكز الثقافية، قاعات المطالعة والمساجد؛
الأنشطة : التظاهرات الثقافية، النحت، الرسم والشعر والموسيقى.

الملحق 1: تصنيف المشاريع وعمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية :

I - الخدمات الاجتماعية الأساسية :

5 - مراكز متعددة الاختصاصات :

المشاريع: بناء وتهيئة وتأهيل وتجهيز :
- النوادي النسوية، مراكز الاستقبال، مراكز القرب الاجتماعية، مراكز سوسيو تربوية وثقافية ورياضية، مراكز سوسيو طبية ومراكز متعددة الاختصاصات.

الأنشطة : تكوين ومواكبة ودعم الجمعيات في تسيير المراكز ، توجيه الأشخاص في وضعية هشاشة ومحاربة الأمية.

6 - مراكز استقبال الأشخاص في وضعية هشاشة :

المشاريع :
- بناء و تهيئة وتأهيل وتجهيز: دور العجزة، مراكز الإنصات والتوجيه، مراكز حماية الطفولة، دور الأيتام، مراكز الأطفال المتخلى عنهم، مؤسسة الأعمال الخيرية، مراكز استقبال الأشخاص بدون مأوى، مراكز إعادة إدماج السجناء السابقين ومراكز ادماج المدمنين.
- بناء و تهيئة وتأهيل وتجهيز مراكز الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة
- مراكز متعددة الاختصاصات للأشخاص المعاقين، مراكز للأشخاص ذوي إعاقة حركية(وحدات الترويض الطبي والوظيفي، أوراش تقويم العظام)
- مراكز للأطفال المصابين بالتوحد، مراكز الصم والبكم، مراكز ثلاثي الصبغي، مراكز المكفوفين وضعاف البصر(وحدات تقويم البصر) مراكز الأشخاص المعاقين ذهنيا، قاعات إدماج الأشخاص المعاقين.

الأنشطة :
بحوث ودراسات، خرائط ومخططات محاربة الهشاشة، تكوين الجمعيات، دورات أو أيام دراسية، منح للجمعيات لتسيير المراكز.

الملحق1: تصنيف المشاريع وعمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

II- البنية التحتية الأساسية:

1- مياه الشرب:

المشاريع :
تعزيز وتقوية شبكة قنوات مياه الشرب، الانجاز والربط الفردي، إعادة تأهيل القنوات، حفر وتعميق الآبار، بناء الخزاناتـ، تهيئة النافورات، ضخ مياه العيون، المطفيات والخطارات والخزانات.

2 - الطرق:

المشاريع:
المسالك، المنشآت الفنية، منشآت العبور، تبليط الأرصفة، إنجاز وتأهيل الطرق القروية(برنامج التأهيل الترابي).

3- الكهربة والإنارة العمومية:

المشاريع:
الربط بالشبكة الكهربائية، الإنارة العمومية، شراء المولدات الكهربائية، الطاقة الشمسية، الكهربة القروية (برنامج التأهيل الترابي).

4- الصرف الصحي وحماية البيئة :

المشاريع:
- الصرف الصحي: شبكة قنوات الصرف الصحي السائل، الربط بقنوات الصرف الصحي، تهيئة وتوسيع شبكة الصرف الصحي.
- حماية البيئة: اعادة التشجير، تهيئة المساحات الخضراء، الوقاية من الفيضانات والتحسيس بالمحافظة على البيئة .

الملحق1: تصنيف المشاريع وأنشطة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية :

III - الإدماج الاقتصادي والأنشطة المدرة للدخل:

1- *قطاع الفلاحة :*

المشاريع :
- بناء أو تجهيز وحدات دق الحبوب ومطاحن الحبوب
- تهيئة السواقي والتجهيزات الهيدرو فلاحية
- تربية المواشي(الماعز، الأغنام، الأبقار، الإبل) تربية النحل، الأرانب، الدواجن، الحلزون
- المشاتل، التشجير، الأشجار المثمرة، النباتات العطرية والطبية، الزراعات التسويقية
- إنتاج وتجميع وتحويل الحليب ومشتقاته
- اقتناء آلات فلاحية

2 - *قطاع الصيد:*

المشاريع:
- الصيد الساحلي الحرفي وتربية الأسماك
- اقتناء وتسليم محركات ثلاثية العجلات لتسويق الأسماك
- معدات الصيد(محركات قوارب، شباك،...)

3- *قطاع الصناعة التقليدية:*

المشاريع :
اقتناء معدات الخياطة والنسيج، الدباغة ،الخزف، الجلد، النجارة، المجوهرات الزرابي.
بناء وتجهيز المحلات.

الملحق1: تصنيف المشاريع وعمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

III- الاندماج الاقتصادي والأنشطة المدرة للدخل:

4- قطاع السياحة:

المشاريع:
تهيئة وتأهيل وتجهيز المخيمات ومأوى السياحة، بيوت الشباب، المراكز السياحية ودور الضيافة.

5- قطاع الصناعة التقليدية:

المشاريع:
زيت أركان، زيت الزيتون، الصبار، التين(تجفيف وتعبئة) اللوز(زيت اللوز، التعبئة) التفاح (المربى والعصير) الزعفران، الخبز والحلويات، فن الطبخ، تحويل وتخزين الخضر والفواكه.

6- الساحات التجارية :

المشاريع:
تنظيم الباعة المتجولين، تنظيم وتأهيل وتجهيز الفضاءات والمراكز التجارية

7- النقل:

المشاريع:
اقتناء وسائل النقل(دراجات ثلاثية العجلات،...) ونقل البضائع.

8- التكوين المهني:

المشاريع: بناء وتجهيز مراكز التكوين المهني المتخصصة، تنظيم ورشات
الأنشطة : دورات تكوينية وتنشيطية .

الملحق 1: تصنيف المشاريع وأنشطة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية :

IV - دعم الحكامة المحلية :

1- التكوين وتقوية القدرات

الأنشطة:
تكوين الجمعيات، تكوين اللجان المحلية للتنمية البشرية واللجان الإقليمية للتنمية البشرية واللجان الجهوية للتنمية البشرية وتكوين فرق لتنشيط الأحياء والجماعات، تكوين حاملي المشاريع، أيام تحسيسية ودراسية، معارض وورشات، أيام تكوينية ودراسية لفائدة النساء والشباب.

2- التواصل :

الأنشطة:
إعداد وتنفيذ مخططات التواصل، تنظيم لقاءات وأيام تحسيسية، تنظيم معارض ولقاءات، منشورات، ملصقات، أفلام وثائق وأقراص مدمجة، روبورتاجات سمعية بصرية، مواقع إلكترونية، جرائد ومجلات.

الملحق 2 : شروط ومعايير نجاعة البنيات:

من اجل الحصول على دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ، يجب على الجمعيات/ التعاونيات /التجمعات ذات المصلحة الاقتصادية، الاستجابة للشروط والمعايير التالية :

	المعايير	المصادر
1- الإدارية والقانونية:		
1	يجب أن يكون التنظيم جمعية، تجمعات ذات المصلحة الاقتصادية، تعاونية تعمل فوق التراب المغربي.	القانون الأساسي
2	يجب أن يكون المقر في المغرب	القانون الأساسي
3	يجب أن يكون التسيير قانوني وديمقراطي	التقرير السنوي المحضرين الأخيرين للجمع العام
2-المالية والمحاسبة:		
4	التنظيم غير خاضع لمسطرة الإفلاس، أو في وضعية مخالفة سجلت في مشروع سابق بتمويل عمومي	البيان السنوي حصيلة النتائج تقرير التقييم
5	تنوع مصادر التمويل والاستقلال المالي	التقرير السنوي وفق المعايير المحاسباتية
6	أن يكون للتنظيم القدرة (التقنية، المحاسباتية،المالية، التنظيمية) لتنفيذ المشروع أو الانضمام إلى شركاء مؤهلين لتنفيذه	حصيلة النتائج تقرير التقييم
7	أن يتوفر التنظيم على نظام مالي ومحاسباتي حضي بموافقة للجنة الإقليمية للتنمية البشرية.	حصيلة النتائج تقرير التقييم

الملحق 2(تابع): شروط ومعايير نجاعة البنيات:

	المعايير	المصادر
3 - خاصة		
8	يجب أن تكون المشاريع المنجزة من طرف حامل المشاريع في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منتهية وعملية	تقرير التقييم
9	على حامل المشروع تقديم ملف كامل عن المشروع، يتضمن دراسة الجدوى مع مؤشرات بسيطة وواضحة لقياس الربح المتوقع	ملف الترشيح
10	الهدف الاجتماعي للهيئة يتطابق مع الغرض من المشروع المراد تمويله	القانون الأساسي / ملف الترشيح
11	نشاط التنظيم وأهدافه يتماشى مع مبادئ وبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	القانون الأساسي ملف الترشيح رسالة الالتزام
12	يجب أن يكون للتنظيم الخبرة الكافية في موضوع المشروع المراد تمويله	تقريران الأدبي والمالي بطاقة المشاريع اتفاقيات رسالة الالتزام
4 – المرتبطة بالمشاريع		
13	أن لا يكون المشروع ضارا بالبيئة	بيان الانتقاء، رأي اللجنة التقنية
14	أن لا يحدث المشروع ضررا بالساكنة	بيان الانتقاء، رأي اللجنة التقنية
15	أن لا يكون الوعاء العقاري للمشروع موضوع نزاع	الوعاء القاري
16	أن يحمل المشروع حلا فعالا للمشكل أو يخفف منه	ملف الترشيح، رأي اللجنة التقنية
17	على المشروع أن يكون قابلا للانجاز من الناحية التقنية، بسيط التنفيذ وأن تكون تكلفته معقولة	ملف الترشيح، رأي اللجنة التقنية
18	النشاط/ مشروع يساهم في تحسين الظروف المعيشية للسكان المستهدفين من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	لائحة المستفيدين الوضعية الجغرافية للمشروع
19	يساهم المشروع في تنمية المنتوجات المحلية	ملف الترشيح، رأي اللجنة التقنية

ملحق 3 : تحديد تنظيم العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات

نصوص عامة

قرار لوزير الداخلية رقم 716.08 صادر في 16 من ذي الحجة 1428 (27 ديسمبر 2007) بتغيير وتتميم قرار وزير الداخلية رقم 611.05 الصادر في 14 من محرم 1426 (23 فبراير 2005) بتحديد تنظيم العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات والباشويات.

وزير الداخلية ،

بناء على قرار وزير الداخلية رقم 611.05 الصادر في 14 من محرم 1426 (23 فبراير 2005) بتحديد تنظيم العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات والباشويات ،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

تغير المادة الثانية من القرار المشار إليه أعلاه كما يلي :

«المادة الثانية. ـ تنظم العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات «والباشويات في أقسام ومصالح ويحدد عددها كما يلي :

« ـ العمالات والأقاليم مركز ولاية الجهة : عشرة (10) أقسام وسبعة «وعشرون (27) مصلحة ؛

« ـ العمالات والأقاليم الأخرى : ثمانية (8) أقسام وعشرون «(20) مصلحة ؛

« ـ عمالات المقاطعات : ستة (6) أقسام وخمسة عشر (15) «مصلحة ؛

« ـ الباشويات : أربعة (4) أقسام وعشرة (10) مصالح.»

المادة الثانية

يعمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 16 من ذي الحجة 1428 (27 ديسمبر 2007).

الإمضاء : شكيب بنموسى.

الملحق 3 دورية عد 58 مديرية الموارد البشرية بتاريخ 26 يونيو 2008

ROYAUME DU MAROC

Ministère de l'Intérieur

Secrétariat Général

Direction des Affaires Administratives

58 ADJOINT/DAA

Rabat, le [illegible] 2008

Le Ministre de l'Intérieur

A

Messieurs les Walis et Gouverneurs des préfectures, provinces, et préfectures d'arrondissements du Royaume.

Objet : Organisation des services des provinces et préfectures.

Réf : - Ma circulaire n° 12 du 9 mai 2005.
- Arrêté du Ministre de l'Intérieur n° 611.05 du 23 février 2005, fixant l'organisation des provinces, préfectures, préfectures d'arrondissement et pachaliks.

Il est porté à la connaissance de Messieurs les Walis et Gouverneurs qu'un arrêté modifiant et complétant l'arrêté du Ministre de l'Intérieur cité en référence est publié au bulletin officiel du 28 avril 2008.

Cet arrêté répond aux besoins exprimés par Messieurs les Walis et Gouverneurs à l'effet de renforcer les structures territoriales par des structures propres à l'INDH et ce, conformément aux hautes instructions de SA MAJESTE le ROI, que Dieu l'assiste, contenues dans son discours du 18 mai 2005, consacrées par la circulaire de Monsieur le Ministre de l'Intérieur du 20 juillet 2005 appelant à la création de Divisions des affaires sociales au niveau des provinces et préfectures.

Cet arrêté porte le nombre des divisions à 10 pour les Wilayas (chefs lieux de régions), à pour les préfectures et provinces et 6 pour les préfectures d'arrondissements ; alors que le nombre des services est porté, respectivement, à 27, 20 et 15.

Aussi, les provinces et préfectures qui n'auraient pas encore créé de divisions dédiées à l'INDH sont appelées à le faire ; les autres, peuvent utiliser ces nouvelles possibilités pour étayer leurs structures.

A ce titre, Messieurs les Walis et Gouverneurs sont invités à faire parvenir à la Direction des affaires administratives, un arrêté gubernatorial modifiant et complétant leur arrêté initial accompagné des propositions de nominations pour les nouvelles structures.

P.J : Copie de l'arrêté n° 716.08 du 27 décembre 2007.

الملحق 3 البرقية الوزارية عدد 10753 بتاريخ 14 يوليوز 2008

Royaume du Maroc
Ministère de l'Intérieur
INDH

Rabat, le 14 juillet 08

MESSAGE AU DEPART

URGENT

Centre Transmissions
DEPART
N° 10753
Le 14 A 17h37

N° :

DE : MINISTRE DE L'INTERIEUR

A : MESSIEURS LES WALIS ET GOUVERNEURS DES PREFECTURES, PREFECTURES D'ARRONDISSEMENTS ET PROVINCES DU ROYAUME

SUITE AUX NEGOCIATIONS AVEC LES PARTENAIRES NATIONAUX ET ETRANGERS DE L'INDH STOP TENDANT A RENFORCER STRUCTURES DES DIVISIONS DE L'ACTION SOCIALE STOP LA COMMISSION INTERMINISTERIELLE ET LE COMITE DE PILOTAGE DE L'INDH STOP ONT DECIDE LA REVISION DES ORGANIGRAMMES DES PREFECTURES, PREFECTURES D'ARRONDISSEMENTS ET PROVINCES STOP, EN VUE DE DOTER LES DIVISIONS DE L'ACTION SOCIALE DE 4 SERVICES POUR LES WILAYAS CHEF LIEU DE REGION STOP ET DE 3 SERVICES POUR LES PREFECTURES, PREFECTURES D'ARRONDISSEMENTS ET PROVINCES STOP CES SERVICES PLACES SOUS L'AUTORITE DIRECTE DU CHEF DE DAS SE REPARTISSENT COMME SUIT :

AU NIVEAU WILAYA CHEF LIEU DE REGION :

1. Service de la Coordination Sociale inter préfectorale et inter provinciale
2. Service de la Communication
3. Service de la Formation et du Renforcement de Capacités
4. Service du Suivi - Evaluation

الملحق 3 (تابع) البرقية الوزارية عدد 10753 بتاريخ 14 يوليوز 2008

AU NIVEAU PREFECTURES, PREFECTURES D'ARRONDISSEMENTS ET PROVINCES :

1. Service de la Communication
2. Service de la Formation et du Renforcement de Capacités
3. Service du Suivi - Evaluation

AUSSI ET SUITE A PUBLICATION AU BO N°5625 DU 28 AVRIL 2008 STOP ARRETE N°716.08 DU 27 DECEMBRE 2007 PORTANT MODIFICATION ET COMPLETANT L'ARRETE N°611.05 DU 23 FERVIER 2005 DU MINISTRE DE L'INTERIEUR PORTANT REORGANISATION DES PREFECTURES, PROVINCES, PREFECTURES D'ARRONDISSEMENTS ET PACHALIKS STOP DONT CI-JOINT COPIE STOP **VOUS DEMANDE STOP TRANSMETTRE A CETTE COORDINATION STOP ET EN AMPLIATION A LA DIVISION DES RESSOURCES HUMAINES RELEVANT DE LA DIRECTION DES AFFAIRES ADMINISTRATIVES DE CE MINISTERE STOP, LISTE DES CADRES DESIGNES AINSI QUE LEUR CV STOP ET CE DANS MEILLEURS DELAIS POSSIBLES** STOP ET FIN

Pour le Ministre de l'Intérieur
et par Délégation
Le Gouverneur Coordonnateur National
de l'INDH

Ampliation à M. le Gouverneur Directeur des Affaires Administratives

الملحق 4 مؤشرات الأداء وطرق الاحتساب والنسب المئوية المستهدفة

رقم DLI	رقم مؤشر الأداء	مؤشر الأداء	النسب المئوية المتوقعة				طرق الاحتساب
			2012	2013	2014	2015	
DLI 1	1	نسبة نجاح الفتيات المقيمات في دار الطالبة خلال السنة الدراسية	55%	60%	65%	70%	عدد المقيمين الناجحين/العدد الإجمالي للمقيمين
DLI 2	2	نسبة الساكنة المستفيدة من مياه الشرب في الجماعات القروية المستهدفة من طرف البرنامج			72%	77%	عدد السكان المستفيدين من مياه الشرب في 702 جماعة قروية مستهدفة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية/ العدد الإجمالي لساكنة 702 جماعة قروية مستهدفة
DLI 3	3	نسبة الأنشطة المدرة للدخل الناجحة التي تم انجازها من طرف الجمعيات والتعاونيات وشركات الأشخاص القائمة بعد سنتين من إنشائها واستفادتها من تمويل البرنامج			30%	40%	الأنشطة المدرة للدخل التي تم انجازها من طرف الجمعيات والتعاونيات والتجمعات ذات المنفعة الاقتصادية وشركات الأشخاص الناجحة خلال مدة سنتين/ مجموع عدد الأنشطة المدرة للدخل التي تم انجازها من طرف الجمعيات والتعاونيات والتجمعات ذات المنفعة الاقتصادية وشركات الأشخاص المستفيدة مدة سنتين من إحداثها
DLI 4	6	نسبة مشاريع البنية التحتية الممولة في إطار البرامج القروي والحضري والافقي المفتحصة والمطابقة لدفتر التحملات التقنية بعد التسليم النهائي لهذه المشاريع			65%	70%	عدد المشاريع المفتحصة والتي تتوافق مع دفتر التحملات الخاص بعد التسليم النهائي/العدد الإجمالي لمشاريع البنية التحتية المفتحصة المسلمة نهائيا
DLI 5	8	نسبة النساء والشباب (18-35سنة) في اللجنة المحلية للتنمية البشرية واللجنة الإقليمية للتنمية البشرية.	20% النساء 15% الشباب				عدد النساء والشباب أعضاء اللجنة المحلية للتنمية البشرية واللجنة الإقليمية للتنمية البشرية(18-35) /مجموع اعضاء اللجنة المحلية للتنمية البشرية واللجنة الاقليمية للتنمية البشرية.

الملحق 4: إطار نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2012-2015
إطار نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2012-2015 يتضمن 17 مؤشرا منها 9 للأداء

رقم DLI	رقم مؤشر الأداء	مؤشر الأداء	النسب المئوية المتوقعة				طرق الاحتساب
			2012	2013	2014	2015	
DLI 6	9	مشاريع البرنامج القروي والحضري التي تم تنفيذها من طرف الجماعات ،الجمعيات، التعاونيات ومجالس المقاطعات		57%	64%	70%	عدد المشاريع المنجزة التي تعتبر الجماعات أو الجمعيات أو التعاونيات أو مجالس المقاطعات صاحبة المشروع /العدد الاجمالي للمشاريع
DLI 7	14	نسبة الأقاليم والعمالات التي اعدت برنامج العمل لاحترام توصيات لجان الافتحاص		50%	60%	80%	عدد العمالات والأقاليم التي اعدت برنامج العمل/العدد الإجمالي للعمالات والأقاليم
DLI 8	15	نسبة تنفيذ توصيات لجان الافتحاص الواردة في برنامج العمل			90%	95%	عدد توصيات لجان الافتحاص ذات الأولوية التي تم تنفيذها في برنامج العمل/العدد الاجمالي للتوصيات ذات الاولوية في برنامج العمل
DLI 9	17	نسبة الفاعلين الأساسيين المكونين في دليل التسيير البيئي والاجتماعي	إعداد دليل 2012	فاعلين 100% أساسين مكونين			عدد الفاعلين المكونين في الدليل/العدد الإجمالي للفاعلين الأساسين.

الملحق 4 : إطار نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2012-2015
إطار نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2012-2015 يتضمن 17 مؤشرا منها 9 للأداء

مؤشرات البرامج	وحدة القياس	طرق الحساب	حالة المراجع	النسب المئوية المستهدفة			التردد	مصادر المعلومات	المسؤول
المؤشر 1 :									
نسبة نجاح الفتيات المقيمات في دار الطالبة خلال السنة الدراسية	النسبة	عدد المقيمات الناجحات/العدد الاجمالي للمقيمات	عدد التلاميذ الناجحين خلال السنة الدراسية 2010-2011 والمقيمين في دار الطالبة خلال سنة 2010-2011 /العدد الإجمالي للمقيمين في دار الطالبة خلال سنة 2010-2011 50%	55%	60%	65%	70 % سنوي	النظام المعلوماتي	التنسيقية الوطنية
المؤشر 2:									
نسبة استفادة الساكنة من مياه الشرب في الجماعات القروية المستهدفة من طرف البرنامج	النسبة	عدد السكان المستفيدين من مياه الشرب في 702جماعة قروية مستهدفة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية/ عدد السكان 702جماعة قروية مستهدفة	50%بالنسبة ل 702جماعة قروية (2004)			72%	77 % مرتين	المكتب الوطني للماء الصالح للشرب	المكتب الوطني للماء الصالح للشرب

الملحق 4: إطار نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2012-2015

إطار نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2012-2015 يتضمن 17 مؤشرا منها 9 للأداء

مؤشرات البرامج	وحدة القياس	طرق الحساب	حالة المراجع	النسب المئوية المستهدفة				التردد	مصدر المعلومات	المسؤول
المؤشر 3 :										
نسبة الأنشطة المدرة للدخل الناجحة التي تم انجازها من طرف الجمعيات أوالتعاونيات أوشركات الأشخاص مدة سنتين من إنشائها واستفادتها من تمويل البرنامج	النسبة	الأنشطة المدرة للدخل التي تم انجازها من طرف الجمعيات أو التعاونيات أوالتجمعات ذات المنفعة الاقتصادية أوشركات الأشخاص الناجحة مدة سنتين/ مجموع عدد الأنشطة المدرة للدخل التي تم انجازها من طرف الجمعيات والتعاونيات والتجمعات ذات المنفعة الاقتصادية وشركات الأشخاص المستفيدة خلال السنتين	-	25%	-	30%	40%	مرتين	النظام المعلوماتي	التنسيقية الوطنية

الملحق 4 : إطار نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2012-2015

إطار نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2012-2015 يتضمن 17 مؤشرا منها 9 للأداء

مؤشرات البرامج	وحدة القياس	طرق الحساب	حالة المراجع	النسب المئوية المتوقعة				التردد	مصدر المعلومات	المسؤول
				2012	2013	2014	2015			
المؤشر 4 :										
الأسر المستهدفة من البرنامج القروي والحضري والتي شاركت في التشخيص التشاركي أو تتبع وتقييم مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	النسبة	عدد الأسر المشاركة في التشخيص التشاركي أو التتبع والتقييم لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية/العدد الإجمالي للأسر	20%للتشخيص 0%للتتبع والتقييم		22% للتشخيص		12%للتتبع والتقييم	مرتين	بحوث	التنسيقية الوطنية
المحور 1 :تحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية										
الهدف: تحسين ولوج الساكنة المستهدفة إلى الخدمات وخاصة الفئات المهمشة										
المؤشر 5:										
النساء الحوامل اللواتي استفدن من خدمات دار الأمومة	العدد	العدد الإجمالي للنساء الحوامل اللواتي يردن على دار الأمومة	7000امرأة في 2011		T0 +10%		T0 +15%	مرتين	النظام المعلوماتي	التنسيقية الوطنية

الملحق 4 إطار نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2012-2015

إطار نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2012-2015 يتضمن 17 مؤشرا منها 9 للأداء

مؤشرات البرامج	وحدة القياس	طريقة الحساب	المراجع	النسب المئوية المتوقعة				التردد	مصدر الملومات	المسؤول
				2012	2013	2014	2015			
المحور 1 :تحسين الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية										
الهدف: تحسين ولوج الساكنة المستهدفة إلى الخدمات، وخاصة الفئات المهمشة										
المؤشر 6										
نسبة المشاريع التي استفادت من تمويل البرنامج القروي والحضري والأفقي والتي خضعت للافتحاص وتم التأكد بان المشروع يتطابق مع دفتر التحملات بعد التسليم النهائي	النسبة	عدد المشاريع المفتحصة والتي يتطابق دفتر تحملاتها مع التسليم النهائي للمشروع/العدد الإجمالي لمشاريع البنية التحتية المفتحصة والتي تم التسليم النهائي لمشاريعها	60%	-	-	65%	70%	مرتين	النظام المعلوماتي	التنسيقية الوطنية
المحور 2 تعزيز الحكامة المحلية المحلية التشاركية										
الهدف تحسين مشاركة الساكنة المستهدفة في مسلسل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على المستوى المحلي										
المؤشر 7										
الأسر المستهدفة بالبرنامج القروي والحضري التي شاركت في التشخيص التشاركي والتي استحسنت مسار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	النسبة	طريقة الاحتساب	40%	-	60%	-	-	مرة واحدة		
المؤشر 8										
نسبة تمثيلية النساء والشباب (18-35 سنة) في اللجنة المحلية للتنمية البشرية واللجنة الإقليمية للتنمية البشرية.	النسبة	عدد النساء والشباب أعضاء اللجنة المحلية للتنمية البشرية واللجنة الإقليمية للتنمية البشرية(18-35) /مجموع اعضاء اللجنة المحلية للتنمية البشرية واللجنة الاقليمية للتنمية البشرية.	17% النساء 12% الشباب	20% النساء 15% الشباب	-	-	-	مرة واحدة	لنظام المعلوماتي	التنسيقية الوطنية

الملحق 4 : إطار نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2012-2015

إطار نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2012-2015 يتضمن 17 مؤشرا منها 9 للأداء

مؤشرات البرامج	وحدة القياس	طرية الحساب	المرجع	النسب المئوية المتوقعة				التردد	مصدر المعلومات	المسؤول
				2012	2013	2014	2015			
المؤشر 9										
مشاريع البرنامج القروي والحضري التي تم تنفيذها من طرف الجماعات أو الجمعيات أو التعاونيات أو مجالس المقاطعات كصاحبة المشروع	النسبة السنوية	عدد المشاريع المنجزة التي تعتبر الجماعات اوالجمعيات او التعاونيات اومجالس المقاطعات صاحبة المشروع	50%		57	64	70	3مرات	النظام المعلوماتي	التنسيقية الوطنية
المحور 3 إنعاش الاندماج الاقتصادي وخلق فرص الشغل										
الهدف: إنعاش الفرص الاقتصادية بالنسبة للمستهدفين										
المؤشر 10										
الأنشطة المدرة للدخل المتبناة من طرف التعاونيات	النسبة	عدد الانشطة المدرة للدخل المتبناة من طرف التعاونيات/العدد الاجمالي للأنشطة المدرة للدخل	عدد الانشطة المدرة للدخل المتبناة من طرف التعاونيات ابتداء من يناير 2012 (18%)		25%	30%	35%	3مرات	النظام المعلوماتي	التنسيقية الوطنية
المؤشر 11										
حاملو مشاريع الأنشطة المدرة للدخل المكونين	النسبة	عدد حاملي مشاريع الانشطة المدرة للدخل الذين تابعوا التكوين/العدد الاجمالي لحاملي مشاريع الانشطة المدرة للدخل	20%		50%	60%	70%	3مرات	النظام المعلوماتي	التنسيقية الوطنية

الملحق 4 إطار نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2012-2015

إطار نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2012-2015 يتضمن 17 مؤشرا منها 9 للأداء

مؤشرات البرامج	وحدة القياس	طريقة الحساب	المرجع	النسب المئوية المتوقعة				التردد	مصدر المعلومات	المسؤول
				2012	2013	2014	2015			
المحور 4: تعزيز القدرات وتحسين النظم										
الهدف: تعزيز القدرات الفاعلين										
المؤشر 12										
تقوية منظومة التتبع والتقييم	عدد الأنشطة	-	TO				في سنة 2012: تحيين برنامج المعلوميات؛ -تضمين مؤشرات جديدة للمرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛ تحيين وتبسيط المعلومات دليل المساطر برنامج المعلوميات؛ حصر الحالة النهائية لبنك المعلومات المضمنة ببرنامج المعلوميات على الصعيد المركزي و الإقليمي وحصر تقارير الأنشطة. في سنة 2013: تسهيل ولوج للبرنامج المعلوماتي وللتقرير على المستوى الترابي	مرتين	برنامج المعلومات	التنسيقية الوطنية
المؤشر 13										
إعداد دليلي ائتماني بسيط باللغتين العربية والفرنسية	النسبة	كتيب أعد ووزع	-	2012				مرة واحدة	الموقع الالكتروني لمبادرة الوطنية للتنمية البشرية	التنسيقية الوطنية + الخزينة العامة للمملكة
التعاقد للدعم التقني لصالح حاملي المشاريع		عدد من اتفاقات الشراكة التي تشمل بند المصاحبة التقنية / العدد الاجمالي للاتفاقيات		50%	60%	70 %		ثلاث مرات	النظام المعلوماتي التقرير السنوي	التنسيقية الوطنية

الملحق 4 إطار نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2012-2015
إطار نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2012-2015 يتضمن 17 مؤشرا منها 9 للأداء

مؤشرات البرامج	وحدة القياس	طريق الحساب	المرجع	النسبة المئوية المتوقعة				التردد	مصدر المعلومات	المسؤول
				2012	2013	2014	2015			
المؤشر 14										
نسبة الأقاليم والعمالات التي أعدت مخطط عمل للاستجابة للتوصيات الصادرة عن لجان الافتحاص	النسبة	عدد العمالات والاقاليم التي اعدت برنامج العمل/العدد الاجمالي للعمالات والاقاليم	15%		50%	60%	80%	ثلاث مرات	برامج العمل تقارير لجان الافتحاص	
المؤشر 15										
نسبة تنفيذ توصيات لجان الافتحاص ذات الأولوية في برنامج العمل	النسبة	عدد توصيات لجان الافتحاص ذات الأولوية التي تم تنفيذها والواردة في خطة العمل / العدد الإجمالي لتوصيات لجان الافتحاص ذات الأولوية والواردة في خطة العمل	0	-	-	90%	95%	مرتين	برامج العمل تقارير لجان الافتحاص	التنسيقية الوطنية

الملحق 4 إطار نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2012-2015

إطار نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2012-2015 يتضمن 17 مؤشرا منها 9 للأداء

مؤشرات البرامج	وحدة القياس	طريقة الحساب	المرجع	النسب المئوية المتوقعة				التردد	مصدر المعلومات	المسؤول
				2012	2013	2014	2015			
المحور 4: تعزيز القدرات وتحسين النظم										
الهدف: تعزيز القدرات الفاعلين										
المؤشر 12										
تقوية منظومة التتبع والتقييم	عدد الأنشطة	-	TO	في سنة 2012: تحيين برنامج المعلوميات؛ -تضمين مؤشرات جديدة للمرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛ تحيين وتبسيط المعلومات دليل المساطر برنامج المعلوميات؛ حصر الحالة النهائية لبنك المعلومات المضمنة ببرنامج المعلوميات على الصعيد المركزي و الإقليمي وحصر تقارير الأنشطة. في سنة 2013: تسهيل ولوج للبرنامج المعلوماتي وللتقرير على المستوى الترابي				مرتين	برنامج المعلومات	التنسيقية الوطنية
المؤشر 13										
إعداد دليلي انتماني بسيط باللغتين العربية والفرنسية	النسبة	كتيب أعد ووزع	-	2012				مرة واحدة	الموقع الالكتروني لمبادرة الوطنية للتنمية البشرية	التنسيقية الوطنية + الخزينة العامة للمملكة
التعاقد للدعم التقني لصالح حاملي المشاريع		عدد من اتفاقات الشراكة التي تشمل بند المصاحبة التقنية / العدد الاجمالي للاتفاقيات		50%	60%	70 %		ثلاث مرات	النظام المعلوماتي التقرير السنوي	التنسيقية الوطنية

الملحق 4 إطار نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2012-2015
إطار نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2012-2015 يتضمن 17 مؤشرا منها 9 للأداء

مؤشرات البرامج	وحدة القياس	طريق الحساب	المرجع	النسبة المئوية المتوقعة				التردد	مصدر المعلومات	المسؤول
				2012	2013	2014	2015			
المؤشر 14										
نسبة الأقاليم والعمالات التي أعدت مخطط عمل للاستجابة للتوصيات الصادرة عن لجان الافتحاص	النسبة	عدد العمالات والاقاليم التي اعدت برنامج العمل/العدد الاجمالي للعمالات والاقاليم	15%		50%	60%	80%	ثلاث مرات	برامج العمل تقارير لجان الافتحاص	
المؤشر 15										
نسبة تنفيذ توصيات لجان الافتحاص ذات الأولوية في برنامج العمل	النسبة	عدد توصيات لجان الافتحاص ذات الأولوية التي تم تنفيذها والواردة في خطة العمل / العدد الإجمالي لتوصيات لجان الافتحاص ذات الأولوية والواردة في خطة العمل	0	-	-	90%	95%	مرتين	برامج العمل تقارير لجان الافتحاص	التنسيقية الوطنية

الملحق 4 إطار نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2012-2015

إطار نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2012-2015 يتضمن 17 مؤشرا منها 9 للأداء

مؤشرات البرامج	وحدة القياس	طرق الحساب	المرجع	النسب المئوية المتوقعة				التردد	مصدر المعلومات	المسؤول
				2012	2013	2014	2015			
المؤشر 16										
حامل المشروع هو نفسه صاحب المشروع يستجيب لمسطرة الصفقات	النسبة	عدد المشاريع المفتحصة والتي تتطابق مع مساطر الصفقات/العدد الاجمالي للمشاريع المفتحصة	وجب تحديدها سنة 2012	TO+10	TO+20	TO+30		ثلاث مرات	النظام المعلوماتي التقرير السنوي	التنسيقية الوطنية للمبارة الوطنية للتنمية البشرية
المؤشر 17										
نسبة الفاعلين الأساسيين المكونين في دليل التسيير البيني والاجتماعي. (الفاعلون الاساسيون المستهدفون من التكوين هم : واحد من قسم العمل الاجتماعي وواحد من فرق تنشيط الجماعات وواحد من فرق تنشيط الاحياء-منسق)	النسبة	عدد الفاعلين المكونين في الدليل/العدد الإجمالي للفاعلين الأساسيين		الدليل وأدوات التسيير تم توزيعها على أقسام العمل الاجتماعي و فرق تنشيط الجماعات وفرق تنشيط الأحياء وأجهزة الحكامة	100% أقسام العمل الاجتماعي فرق تنشيط الأحياء وفرق التنشيط الجماعات مكونة في الدليل			مرة واحدة	النظام المعلوماتي	التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

الملحق 4: برنامج عمل خطة دعم البنك الدولي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

	النشاط	الوقع المرتقب أو المتوقع	الجدول الزمني	الجهة المسؤولة	تتبع الانجاز	مؤشرات النتائج ورقم DLI المطابق
	مجال العمل 1: تحسين فرص الولوج للخدمات وجودة هذه الخدمات					
1	تحديد الحاجيات في مجال تسيير المنجزات المادية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية	زيادة مجال استثمار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عبر تشجيع القطاعات الوزارية الاخرى على توفير موارد اضافية (مثل الموظفين، المعدات، تكاليف الصيانة) في استثمارات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	2013	لجنة القيادة و التنسيقية الوطنية للتنمية البشرية	عرض دراسة الاستغلال والصيانة على أنظار لجنة قيادة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	مؤشر الأداء 7/DLI 5
2	منهجية التعاقد لتفويض التسيير	زيادة مجال أنشطة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عبر وضع علاقات تعاقدية بين المالك والمسير لضمان الاستغلال والصيانة، واحترام معايير جودة الخدمات والالتزام للاستغلال والصيانة .	2013	التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية	المذكرة التوجيهية	مؤشر الأداء 7/DLI 5
	مجال العمل 2: تقوية الحكامة المحلية التشاركية والمساءلة الاجتماعية					
3	توضيح مسؤولية المبادرات المحلية للتنمية البشرية	تبني احسن لمخططات التنمية المحلية(ILDH) وشفافية اكبر لمساطر تحديد الحاجيات وانتقاء المشاريع .	2013	التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية	المذكرة التوجيهية	مؤشر الأداء 8/DLI 6
4	تقديم أدوات التتبع والتقييم التشاركي	زيادة تبني الساكنة المستهدفة لانشطة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وشفافية قرارات حكامة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والضوابط المتعلقة بالتنفيذ	2014	التنسيقية الوطنية للتنمية البشرية(بدعم من البنك الدولي ، انظر دعم التنفيذ)	مراجعة الدلائل التطبيقية ،كتب تنفيذ المذكرة التوجيهية والمشاريع النموذجية	مؤشر الاداء 4/DLI 4

الملحق 4: برنامج عمل خطة دعم البنك الدولي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

	النشاط	الوقع المرتقب أو المتوقع	الجدول الزمني	الجهة المسؤولة	تتبع الانجاز	مؤشرات النتائج ورقم DLI المطابق
5	ضوابط اختيار وعمل فرق تنشيط الجماعات والأحياء قد تمت مراجعتها	تحسين أداء التسيير المحلي من أجل زيادة الشفافية والمشاركة في مسلسل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على المستوى المحلي.	2013	التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية	مراجعة دلائل التطبيقية، المذكرة التوجيهية، تعيين فرق تنشيط الاحياء وفرق تنشيط الجماعات الجديدة	[IR 8/DLI 6]
	مجال العمل 3 تحسين الإدماج الاجتماعي					
6	تعيين نقط اتصال لتنسيق الأنشطة المدرة للدخل على مستوى قسم العمل الاجتماعي	تحسين تتبع تنفيذ الأنشطة المدرة للدخل	2012	التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (بدعم من البنك الدولي انظر دعم التنفيذ)	تعيين نقاط الاتصال، المذكرة التوجيهية	[IR 3/DLI 3]
	مجال العمل 4 تقوية القدرات وتحسين الأنظمة					
7	تبسيط دلائل المساطر الخاصة بالبرنامج القروي والحضري والأفقي والأنشطة المدرة للدخل	التحسينات المدخلة على البرامج ستظهر في الدلائل التطبيقية	2013	التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (بدعم من البنك الدولي انظر دعم التنفيذ)	نشر الدلائل التطبيقية منقحة، المذكرة التوجيهية	s/o
8	تقوية أنظمة تدبير الشكايات	تعزيز الشفافية ومسؤولية اجهزة حكامة المبادرة	2013	التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (بدعم من البنك الدولي انظر دعم التنفيذ)	مراجعة الدلائل التطبيقية، المذكرة التوجيهية وانشطة تقوية القدرات	[IR 8/DLI 6]
9	الاستهداف	تحسين استهداف الفقراء لأن التمويل مرتبط بعدد الفقراء حسب الجماعة	2014	التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (بدعم من البنك الدولي انظر دعم التنفيذ)	المذكرة التوجيهية	[IR 1/DLI 1 IR 2/DLI 2 IR 5, IR 6]

الملحق 4: برنامج عمل خطة دعم البنك الدولي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

	النشاط	الوقع المرتقب أو المتوقع	الجدول الزمني	الجهة المسؤولة	تتبع الانجاز	مؤشرات النتائج ورقم DLIالمطابق
10	وضع وتنفيذ أنشطة تقوية القدرات في مجالات المقاربة التشاركية والتدبير الائتماني	تحسين تقييم وتخفيف المخاطر الائتمانية ، وانخراط أفضل للمستفيدين في تحديد وتنفيذ المشاريع	2012-15	التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (بدعم من البنك الدولي انظر دعم التنفيذ)	الاعتمادات الموزعة وبرنامج تقوية القدرات معد	*[IR 15/DLI 10]*
11	تعيين نقط اتصال للإشكاليات الاجتماعية والبيئية داخل أقسام العمل الاجتماعي	تحسين جودة عمليات تقييم مخاطر الأنشطة الاجتماعية والبيئية وتدابير التخفيف	2013	التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (بدعم من البنك الدولي انظر دعم التنفيذ)	مذكرة توجيهية خاصة بنقاط الاتصال داخل اقسام العمل الاجتماعي	*(IR 16)*
12	إحداث ووضع مبادئ مرجعية لوحدة التنسيق الائتماني	تحسين تقييم العمليات الائتمانية	2012	التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (بدعم من البنك الدولي انظر دعم التنفيذ)	يحدد	*(IR 17)*

الملحق 4 برنامج عمل التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

التعيين	المحتوى والاجرءات	المدة	ملاحظات
المذكرة التوجيهية (اجهزة الحكامة، اعداد المبادرات المحلية للتنمية البشرية، نقاط الاتصال، الانشطة المدرة للدخل، التكوين، التواصل، مؤشرات النتائج،...)	طرق تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثانية		
▪ معطيات حول مؤشرات الأداء	تعريف وتنفيذ شروط تحصيل المعلومات(سجلات الأنشطة المدرة للدخل، عدد النساء والشباب في اللجان المحلية واللجان الإقليمية للتنمية البشرية،...)	▪ 30 شتنبر 2012	الاداء حسب النتائج المحققة ؟ تسبيق للنتائج المتوقعة أو المرتقبة
▪ وضع أجهزة حكامة جديدة	اعداد القرارات	▪ 31 دجنبر 2012	
▪ إعداد مبادئ مرجعية ووضع لجنة للتنسيق الائتماني	التعيين الاسمي للاعضاء	▪ 30اكتوبر 2012	
▪ تعيين نقاط الاتصال الأنشطة المدرة للدخل والبينية الاجتماعية	لائحة نقاط الاتصال	▪ 30اكتوبر 2012	
▪ وضع برنامج تقوية القدرات	إحصاء الحاجيات حسب الصنف (فرق تنشيط الاحياء، فرق تنشيط الجماعات ،اقسام العمل الاجتماعي، منظمات حكومية)	▪ 30نونبر2012	
▪ تحيين رسائل تكليف بمهمة لفرق تنشيط الأحياء وفرق تنشيط الجماعات	فريق عمل/ استشاريين	▪ 30نونبر2012	
مراجعة دليل المساطر القروي والحضري والأفقي	فريق عمل/استشاريين	▪ 31دجنبر2012	
مراجعة دليل المساطر الأنشطة المدرة للدخل	فريق عمل/استشاريين	31دجنبر2012	
▪ إطار التقرير السنوي	التنسيقية الوطنية /البنك الدولي	30شتنبر2012	يرسل إلى العمالات والاقاليم
مراجعة المبادئ المرجعية للافتحاص	لجنة التنسيق الائتمانية	▪ 30نونبر2012	
الدليل البيئي والاجتماعي	فريق عمل/استشاريين	▪ 31دجنبر2012	
الدليل الائتماني	لجنة التنسيق الائتمانية	▪ 31دجنبر2012	

الملحق 5 الاعتمادات التي لم تصرف إلى غاية 31 دجنبر

الأمر بالصرف المساعد(العمالة – الإقليم)	فصل الاعتمادات		الإرادات الخاصة بسنة	الاعتماد المنقول لسنة	مجموع الإرادات لسنة	نسبة الأداء	مجموع الإرادات المتوفرة
	القن	تعريف					
	310014006	صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية					

الملحق رقم 6 جريدة رسمية 17 ماي 2012

مرسوم رقم 2.12.86 صادر في 24 من جمادى الآخرة 1433 (16 ماي 2012) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.05.1017 الصادر في 12 من جمادى الآخرة 1426 (19 يوليو 2005) يتعلق بمساطر تنفيذ النفقات المبرمجة في إطار الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية».

رئيس الحكومة،

بناء على الدستور، ولا سيما الفصل 89 منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.05.1016 الصادر في 12 من جمادى الآخرة 1426 (19 يوليو 2005) بإحداث الحساب المرصد لأمور خصوصية رقم 3.1.04.06 المسمى «صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية» المصادق عليه بموجب المادة 47 من قانون المالية رقم 35.05 للسنة المالية 2006، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.05.197 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1426 (26 ديسمبر 2005)، كما وقع تغييره بموجب المادة 21 من قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.10 الصادر في 24 من جمادى الآخرة 1433 (16 ماي 2012) ؛

وعلى المرسوم رقم 2.05.1017 الصادر في 12 من جمادى الآخرة 1426 (19 يوليو 2005) يتعلق بمساطر تنفيذ النفقات المبرمجة في إطار الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية»، كما وقع تغييره بموجب القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير المالية والخوصصة رقم 802.07 الصادر في 5 ربيع الآخر 1428 (23 أبريل 2007) بتغيير لائحة بنود ميزانية النفقات المبرمجة في إطار الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية» ؛

وعلى المرسوم رقم 2.06.52 الصادر في 14 من محرم 1427 (13 فبراير 2006) القاضي بإلحاق المراقبة العامة للالتزام بنفقات الدولة إلى الخزينة العامة للمملكة وبتحويل اختصاصات المراقب العام للالتزام بنفقات الدولة إلى الخازن العام للمملكة ؛

وباقتراح من وزير الاقتصاد والمالية ؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد في 15 من ربيع الآخر 1433 (8 مارس 2012)،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي مقتضيات المواد 2 و 3 و 8 من المرسوم المشار إليه أعلاه رقم 2.05.1017 الصادر في 12 من جمادى الآخرة 1426 (19 يوليو 2005) :

«المادة 2. ـ تدرج الاعتمادات المقيدة ..... البشرية :

«توزع هذه الاعتمادات .....

« ـ برنامج محاربة الفقر بالمجال القروي ؛

« ـ ..... ؛

« ـ ..... ؛

« ـ برنامج أفقي ؛

« ـ برنامج التأهيل الترابي ؛

« ـ دعم تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

«المادة 3. ـ يمكن أن تكون الاعتمادات .....

«..... الجاري بها العمل.

«ويجب أن يؤشر على تفويض الاعتمادات وتبليغ المداخيل من طرف «المحاسب المكلف داخل أجل يومي عمل يبتدئ من تاريخ التوصل بها.

«يقوم الآمرون المساعدون .....

«..... حسب البنود التالية :

البرامج	بنود الميزانية
برنامج محاربة الفقر بالمجال القروي.	• تشجيع الأنشطة المدرة للدخل والمحدثة لفرص الشغل. • دعم ولوج التجهيزات والخدمات الأساسية. • التنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي. •تقوية الحكامة في ميدان التدبير المحلي ودعم فرق تنشيط الجماعات.
برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي في المجال الحضري.	• تشجيع الأنشطة المدرة للدخل والمحدثة لفرص الشغل. • دعم ولوج التجهيزات والخدمات الأساسية. • التنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي. •تقوية الحكامة في ميدان التدبير المحلي ودعم فرق تنشيط الأحياء.
برنامج محاربة الهشاشة.	• أبحاث و دراسات تتعلق بالهشاشة. • تأهيل مراكز الإستقبال. • بناء وتجهيز مراكز الاستقبال. • تقوية وتكوين القدرات في مجال التسيير والمساعدة التقنية. • دعم الجمعيات من أجل المساهمة في تسيير مراكز الاستقبال.
برنامج أفقي.	• دعم المشاريع ذات الأثر القوي في إطار مسطرة طلب المشاريع : ـ تشجيع الأنشطة المدرة للدخل والمحدثة لفرص الشغل. ـ دعم ولوج التجهيزات والخدمات الاجتماعية الأساسية. ـ التنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي. ـ تقوية الحكامة في ميدان التدبير المحلي. • النفقات المتعلقة بتفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على المستوى المحلي : ـ التكوين وتقوية القدرات. ـ المساعدة التقنية. ـ التواصل. ـ التتبع والتقييم والمراقبة البعدية. ـ دعم الأقسام المكلفة بالعمل الإجتماعي على صعيد الأقاليم والعمالات وعمالات المقاطعات. • دعم جمعيات القروض الصغرى في إطار الإتفاقية المبرمة مع الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى.

الملحق رقم 7 المرسوم عدد 2-12-86 بتاريخ 24 جمادي الثانية 1433(16 ماي 2012) المغيير والمتمم للمرسوم عدد 2-05-1017 بتاريخ بتاريخ 12 جمادي الثانية 1426(19 يوليوز 2005)

البرامج	بنود الميزانية
برنامج التأهيل الترابي	• فك العزلة الطرقية. • تحسين الولوجية إلى الماء الصالح للشرب. • تعميم الكهربة القروية. • تحسين الخدمات الصحية. • دعم التربية والتمدرس.
دعم تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.	• النفقات المتعلقة بتفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على المستوى الوطني : - التكوين وتقوية القدرات. - الدراسات والأبحاث والمساعدة التقنية. - التواصل. - التتبع والتقييم. - تنظيم التظاهرات والتنشيط. • دعم نفقات تسيير التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

«يقوم الآمر بالصرف المساعد بإرسال بيان توزيع الاعتمادات «المفوضة إليه إلى المحاسب المكلف ليتكفل به.

«يمكن للآمر بالصرف المساعد تعديل التوزيع المذكور بعد تأكيد «مصالح المحاسب المكلف توفر الاعتمادات.

«ويمكن تعديل لائحة البنود المشار إليها أعلاه بقرار مشترك للوزيرين «المكلفين بالداخلية والمالية.»

«المادة 8. ـ باستثناء حالة عدم توفر الاعتمادات، يمكن أن تكون «اقتراحات الالتزام بالنفقات برسم الحساب موضوع إما تأشيرة «المحاسب المكلف أو تأشيرة مصحوبة بملاحظات دون أن تكون هذه «التأشيرة الأخيرة موقفة لأداء النفقة المعنية.»

المادة الثانية

يسند إلى وزير الاقتصاد والمالية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 24 من جمادى الآخرة 1433 (16 ماي 2012).

الإمضاء : عبد الإله ابن كيران.

وقعه بالعطف :

وزير الاقتصاد والمالية ،

الإمضاء : نزار بركة.

مرسوم رقم 2.12.114 صادر في 24 من جمادى الآخرة 1433 (16 ماي 2012) بإحداث أجرة عن الخدمات المقدمة من لدن «وحدة إنتاج الأقنعة للدرك الملكي» التابعة لإدارة الدفاع الوطني.

رئيس الحكومة.

بناء على الظهير الشريف رقم 1.12.04 الصادر في 14 من ربيع الأول 1433 (7 فبراير 2012) بتفويض السلطة فيما يتعلق بإدارة الدفاع الوطني ؛

وعلى القانون التنظيمي رقم 7.98 لقانون المالية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.98.138 بتاريخ 7 شعبان 1419 (26 نوفمبر 1998)، كما وقع تغييره و تتميمه، ولا سيما المادة 16 المكررة منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.98.401 الصادر في 9 محرم 1420 (26 أبريل 1999) المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية، ولا سيما المادة 4 منه ؛

وعلى المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه ؛

وباقتراح من وزير الاقتصاد و المالية ؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد في 15 من ربيع الآخر 1433 (8 مارس 2012) ؛

وبعد المداولة في المجلس الوزاري المنعقد في 15 من ربيع الآخر 1433 (8 مارس 2012)،

رسم ما يلي :

المادة الأولى

تحدث أجرة عن الخدمات المقدمة من لدن «وحدة إنتاج الأقنعة للدرك الملكي» التابعة لإدارة الدفاع الوطني فيما يتعلق بـ :

- خدمات تتعلق بإنتاج الأقنعة الواقية ؛
- خدمات تتعلق بإنتاج الأقنعة الجراحية.

المادة الثانية

تحدد تعريفات الخدمات المشار إليها في المادة الأولى أعلاه بقرار مشترك لوزير الاقتصاد و المالية والسلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني.

المادة الثالثة

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية لوزير الاقتصاد والمالية والسلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني، كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 24 من جمادى الآخرة 1433 (16 ماي 2012).

الإمضاء : عبد الإله ابن كيران.

وقعه بالعطف :

وزير الاقتصاد والمالية،

الإمضاء : نزار بركة.

الملحق رقم 7 المرسوم عدد 2-12-86 بتاريخ 24 جمادي الثانية 1433(16 ماي 2012) المغيير والمتمم للمرسوم عدد 2-05-1017 بتاريخ بتاريخ 12 جمادي الثانية 1426(19 يوليوز 2005)

تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى

«صندوق التنمية القروية»

المادة 20

تغير وتتمم على النحو التالي، تسمية الحساب المرصد لأمور خصوصية «صندوق التنمية القروية» وأحكام المادة 44 من قانون المالية لسنة 1994 رقم 32.93 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.94.123 بتاريخ 14 من رمضان 1414 (25 فبراير 1994)، كما وقع تغييرها وتتميمها بالمادة 33 من قانون المالية رقم 25.00 عن الفترة الممتدة من فاتح يوليو إلى 31 ديسمبر 2000 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.241 بتاريخ 25 من ربيع الأول 1421 (28 يونيو 2000) :

«صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية»

«المادة 44. – I. – رغبة ..... المتعلقة بالتنمية القروية «والمناطق الجبلية ، يحدث حساب مرصد لأمور خصوصية يسمى «صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية» ويكون رئيس الحكومة هو «الآمر بقبض موارده وصرف نفقاته.

«يمكن للآمر بالصرف أن يعين ..... من «الحساب المذكور.

«ويباشر الالتزام بالنفقات ..... للتنمية القروية «والمناطق الجبلية يعتمد من طرف الحكومة.

«II. – يتضمن هذا الحساب :

«في الجانب الدائن :

« .....

« .....

«في الجانب المدين :

« – النفقات ..... القروية والمناطق «الجبلية ؛

« – المبالغ المدفوعة لفائدة ..... القروية «المندمجة والمناطق الجبلية ؛

« – المبالغ المدفوعة..... القروية المندمجة والمناطق الجبلية»

تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى

«صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية»

المادة 21

تغير وتتمم على النحو التالي، أحكام المادة الأولى من المرسوم رقم 2.05.1016 الصادر في 12 من جمادى الآخرة 1426 (19 يوليو 2005) بإحداث الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية» كما صودق عليه بموجب المادة 47 من قانون المالية رقم 35.05 للسنة المالية 2006 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.05.197 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1426 (26 ديسمبر 2005) :

«المادة الأولى. – I. – رغبة في التمكن من ضبط حسابات العمليات «المتعلقة بالأعمال والبرامج المشار إليها أسفله والمنجزة في إطار «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، يحدث حساب مرصد لأمور «خصوصية يسمى «صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية»

«ويكون رئيس الحكومة هو الآمر بصرف نفقاته وقبض موارده :

« – برنامج ..... بالمجال القروي ؛

« – برنامج ..... بالمجال الحضري ؛

« – برنامج ..... التهميش ؛

« – برنامج أفقي ؛

« – برنامج التأهيل الترابي ؛

« – دعم ..... للتنمية البشرية.

«يمكن لرئيس الحكومة أن يعين الوزيرين المكلفين على التوالي «بالداخلية والتنمية الاجتماعية وكذا الولاة والعمال آمرين مساعدين وأن «يخول لهم تعيين نواب آمرين مساعدين وفق الكيفيات المقررة في «النصوص التنظيمية المعمول بها في ما يتعلق بالمحاسبة العامة. ويكون «هؤلاء الآمرين المساعدين ونوابهم آمرين مساعدين بصرف نفقات «وقبض موارد الصندوق.

«II. – يتضمن هذا الحساب :

« .....

(الباقي لا تغيير فيه .)

تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى

«الصندوق الخاص لدعم المحاكم»

المادة 22

تغير وتتمم على النحو التالي، أحكام المادة 22 من قانون المالية رقم 43.10 للسنة المالية 2011 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.200 بتاريخ 23 من محرم 1432 (29 ديسمبر 2010) :

«المادة 22. – I. – رغبة في التمكن .....

« .....

المملكة المغربية

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

Initiative Nationale pour le Développement Humain

مطبعة وزارة الداخلية